تم وانما وجب وجوده لانه موجد الاشيا والموجد للاشيا لا يكون الا كذلك فان
قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشئ على نفسه ويكون الشي موجودا مرتين لانه لما كان
الذات سببا وموجبا للوجود كان بالوجود علية ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب
فان كان الوجود للمتقدم عين وجود المتاخر يلزم منه تقدم الشي على نفسه وهو باطل
وان كان الوجود للمتقدم غير الوجود للمتاخر يلزم منه ان يكون الشي موجودا مرتين
وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده
وعدمه فلا يلزم تقدم الشي على نفسه ولا كونه موجودا كرتين مرتين وايضا يلزم على
تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر التسلسل لانه اذا كان الوجود
المتقدم الذى هو غير الوجود المتاخر مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود
وهذا الوجود غير الوجودين المتاخرين بالفرض لحصول للذات وجودا ثالثا ايضا
وهذا الوجود الثالث ايضا اذا كان مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود و
يمكن تعديده الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا
المحل من مصرف الاذهان والممتنع هو الذى يقتضى عدمه لذاته والممكن هو الذى لا
يقتضى وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون عدمه ووجوده من غيره وهو الله تعالى
بجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات التى هى السموات وما عليها وما فيها والارضون وما
عليها وما تحتها وانما وجب العالم بعلة انه موجد الاشيا والموجد لا يكون الا كذلك وانما امتنع
نظيره لان وجوده مستلزم للنقص ~~النقيض~~ وحدوث العالم كما بين فى علم الكلام وانما استوى وجوده
اى يكون ولعياً



اداره مخطوطات

نام کتاب: حاشیه بر شرح ایساغوجی
مولف متن: اثیر الدین ابهری — محشی: محقق بردعی
شارح: حسام الدین کاتی — مترجم:
تاریخ تحریر: قرن ۱۲ ق — نوع خط: نسخ — تعداد سطر: ۱۶
نام کاتب:
موضوع: منطق — زبان: عربی — عدد اوراق: از ۵۸ تا ۹۷
طول: ۲۱ — عرض: ۱۵ — شماره عمومی: ۳۳۷۷۲
وقفی / ~~خریداری~~: سید محمد باقر سبزواری — تاریخ وقف: محرم ۱٤۰۵
ملاحظات:
* ذیلاً ۳۰ برگ در نحو ضمیمه دارد

قال الحمد لله ولم يقل للواجب وغيره لانه على تقدير الحاق لفظة بجميع الصفات يكون الحمد
لله فى مقابلة الحمد بجميع الصفات ولم يقل الحمد للواجب وغيره لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف
دون وصف افراد الواجب الوجود هو الذى يقتضى وجوده لذاته اى ذاته يوجب وجوده كالبارى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن حمده احسن كل المقول وشكره اشرف ما يحتج في المعقول والصلوة على محمد المقبول الذي علم تنتمي اليه الجهول اما بعد فجمعت هذه الحواشي للمبتدئين باستعانة القادر من الكتب مع ضم ما لاح لبالي الفاتر وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض الابصار في مواقع الانظار فاني لمعترف ان ما استخرجه فكري غير صحيح قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره اقول نذكر فيه ثلث مقالات الاولى في بيان مفهومات هذه الاشياء والثانية في بيان وجه الحصر وتقديم البعض على البعض والثالثة في السوالات مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان المفهومات الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلقا فالثناء جنس شامل له وللشكر وللمدح وباللسان احتراز عن معنى الشكر وهما الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء وعلى الجميل الاختياري ليتحقق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم المثنى احتراز عن الاستهزاء وعن قوله في قال عالم نحرير فقد قرأ على فانه لا يقصد فيهما تعظيم المثنى ولو مطلقا اي سواء كان بعد الاحسان او قبله احتراز به عن الشكر باللسان لان الشكر باللسان يكون بعد الاحسان او قبله احترازا به عن الشكر باللسان لان الشكر باللسان يكون بعد الاحسان فقط والمدح يكون قبل الاحسان والله علم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع الصفات ولهذا قال الحمد لله ولم يقل للواجب وغيره لانه علم تعيين المجاز لفظة جميع الصفات يكون الحمد له في مقابلة الحمد بجميع الصفات ولم يقل الحمد للواجب وغيره لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف فرد الواجب الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته يوجب وجوده كالباري

تع

تع وانما وجب وجوده لانه موجد الاشيا والموجد للاشيا لا يكون الا كذلك فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشي على نفسه ويكون الشي موجودا مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان بالوجوب عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب فان كان الوجود للمتقدم عين وجود المتاخر يلزم منه تقدم الشي على نفسه وهو باطل وان كان الوجود للمتقدم غير الوجود للمتاخر يلزم منه ان يكون الشي موجودا مرتين وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الشي على نفسه ولا كونه موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم الذي هو غير الوجود المتاخر مقتضى الذات كان الذات مقدما عليه بالوجود وهذا الوجود غير الوجودين المتاخرين بالفرض فيحصل للذات وجود ثالث ايضا وهذا الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات مقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من مصارف الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون عدمه ووجوده من غيره وهو الله تعالى بجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات التي هي السموات وما عليها وما فيها والارضون وما عليها وما تحتها وانما وجب اليه بهذا لانه موجد الاشيا والموجد لا يكون الا كذلك وانما امتنع نظيره لان وجود النظير مستلزم للنقص وهو فساد العالم كما بين في علم الكلام وانما استوى وجود

اي يكون واجباً

الممكن وعدمه لانه لا يضره وجوده وعدمه بل لا يقتضيهما بخلاف الواجب فانه ينفعه وجوده
ويضره عدمه وبخلاف الممتنع فانه يضره وجوده وينفعه عدمه اعلم ان للممكن عدما قديما وهو
العدم الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو العدم الذي بعد وجوده والمراد من قولنا
عدم الممكن من غيره وهو الله تعالى عدمه الحادث لا عدمه القديم والا لم يوجد الاعدام
القديمة لان القديم الذي قبل الوجود ان كان من غيره وهو الله تعالى كان العدم مسبوقا
بالارادة وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا العدم حادث فلم يوجد الاعدام القديمة مع
ان المتكلمين قائلون بالاعدام القديمة وعلم منه ان الاعدام اما حادثة او قديمة وكل واحد منهما
اما وقوعي واما فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده والعدم الحادث
الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع ولم يحصل له
العدم الحادث الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع محال
فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع محال والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب
لا العدم القديم الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجود الله تعالى ازلي ابدي منزه عن
العدم القديم الوقوعي وعن العدم الحادث الوقوعي والمقالة الثانية في بيان وجه الحصر ووجه التقديم
البعض على البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء لا يخلو اما ان تسلب الضرورة عن طرفيه معا
او عن احد طرفيه فان كان الاول فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا يخلو اما ان تسلب الضرورة
عن طرف العدم او عن طرف الوجود والاول الواجب والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس بحاصر
لانه يوجد قسم آخر في العقل ليس من الاقسام التي في الحصر وهو ان يكون الشيء طرفاه ضروريا قلت هذا

القسم

هذا القسم ووقوعه محال لانه يلزم منه اجتماع النقيضين بخلاف الاقسام الباقية فتامل وانما
قدم الواجب على الممتنع لان امتناع النظير موقوف على الواجب لان الواجب نظير له والنظير له
موقوف عليه للنظير لانه لما يثبت النظير له لم يتصور النظير وكان موقوفا عليه لامتناع
النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم
به فاذا كان موقوفا على النظير والنظير موقوف على النظير له كان موقوفا على النظير له والنظير له
موقوف عليه لامتناع النظير لان الموقوف عليه للموقوف عليه لشيء فهو موقوف على الواجب والموقوف
عليه مقدم على الموقوف فلهذا قدم الواجب عليه على الممتنع وهذا الوجه يدل على تقديم الواجب على الممتنع فقط
واما الوجه الذي يدل على تقديم الواجب على الممتنع والممكن معا فهو ان الواجب صفة جرت على من هي له دون غيره
صفة جرت على غير من هي له وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت الواجب صفة جرت
على غير من هي له كالممتنع والممكن لان الواجب صفة الوجود لا صفة الله تعالى كما ان الممتنع هو صفة
النظير لا صفة تعالى والممكن هو الغير لا صفته تعالى قلت الوجود عين الذات للباري تعالى كما
بين في علم الحكمة فان قلت لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما صفة جرت على غير من هي له والممكن
اشرف من الممتنع لانه موجود والممتنع معدوم كما مر والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم
الممتنع وجودي كما مر وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن عدمي هو الذي لا يقتضي ذاته
وجوده لا عدمه كما مر وان صدق على الموجود والوجودي مقدم على العدمي لشرفه وقيل قدم الممتنع
على الممكن لان الممتنع هو مسلوب الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو مسلوب الضرورة عن الطرفين
معا فاعتبر الطرف المسلوب لان الطرف المسلوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن والواحد قبل المتعدد

المقالة الثالثة في بيان السؤالات مع الاجوبة فان قلت الحمد واجب لله تعالى فلم لم يحمد الشارح
بل اخبر عن ثبوت قلت المراد بالحمد ايتان ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن ثبوت الحمد لله تعالى
مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب هنا بمعنى الماضي لان كون الله واجبا شيء قد وجد قديما
في الزمان الماضي قلت الواجب يدل على الحال فان كون الله تعالى واجبا موجود في الحال وكون الواجب
موجودا قبل زمان الحال لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت لا عدم للواجب اصلا
فلم قلتم طرف العدم غير ضروري قلت العدم الزمني حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود
للممتنع ايضا فلم قلتم طرف الوجود غير ضروري قلت الوجود للممتنع فرضي لا وجودي وقوعي فان
يلزم فرضه المحكي سواء بارجاع الضمير الى الله تعالى ان يكون الممتنع ممكنا لان الممتنع ايضا ممكن
الواجب وكون الممتنع ممكنا مح قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا وان الضمير باعتبار كل
واحد منهما معنى الممكن سواء كل واحد من الواجب والممتنع وهذا صحيح او تقول الضمائر السبع راجعة
الى الالف واللام فيهما فيكون تقدير الكلام الحمد لله الذي وجب وجوده والذي امتنع نظيره الذي امكن
سواه وغيره الذي صدر باختياره شره وخيره وبعضهم اجاب بان المراد بالامكان الامكان العام
وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو يشتمل على الممتنع لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرف
الوجود واعترض عليه بانه يشمل على الواجب ايضا وهو طرف العدم فلم يبق لقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب عن
هذا البعض بان المراد بالامكان الامكان العام مقيدا بجانب الوجود اي يكون الضرورة مسلوبة
عن جانب الوجود لا عن جانب العدم والامكان العام بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة مسلوبة عن

جانب

٦١

جانب الوجود دون جانب العدم ولكونه يصدق على الممتنع والممكن الخاص اما صدقه على الممتنع فظاهر
لان الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود دون جانب العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلانه اذا كانت
الضرورة مسلوبة عن طرفي الوجود والعدم كانت مسلوبة عن طرف الوجود ضرورة هذا الجواب ليس
بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وعدم مطابقته لغرض الشارح معلوم لمن له ادنى تأمل ولانه يلزم
من هذا الجواب يكون قسم الشيء قسيما له لان الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسيما له وانما
قلنا قد جعله الشارح قسيما له لان مقصود الشارح بيان الصفات المتغايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل
واحد منهما على الاخر فيكون كل واحد من الصفات الثلاثة قسيما للاخر فيلزم ان يكون قسم الشيء
قسيما له وهو ظاهر البطلان فان **قلت** قوله سواه مغن عن قوله وغيره فيلزم التكرار **قلت** لا نسلم لزوم
التكرار لان الثاني عطف تفسير للاول وان سلم لزوم التكرار لكنه جائز للتفنن في العبارة وهذا
مرغوب عند البلغاء **قال** الصادر باختياره شره وخيره **اقول** اعلم اولا ان الاختيار
والارادة عند المتكلمين صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة موجبة لوقوع مقدورات الله
تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كما بين في كتب الحكمة والكلام واذا عرفت هذا
فاعلم ان قول الشارح اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب بالذات لا فاعل
مختار باختياره ونسبة مقدورات الله تعالى اليه كنسبة الاشراق بالشمس او النار الى ... كما ان ايجاد
الشمس للاشراق واجب كذلك ايجاد الواجب للمقدورات واجب ايضا اشارة الى رد مذهب الثنوية المجوس
لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا لكان شريرا اجيب عنه بان الخير والشر باعتبار ذاتهما ليس
بخير ولا شر بل بالنسبة الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة الينا شرا وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا

فلا يكون الله تع بسبب عدم الشرعنه شريرا حاصله انه خالق الشر والخير وهو الله تع ليس شريرا

بل كان بالنسبة الى الغير وهو العباد وان الشرور ثم انصف بالشر لا من خلقه كما ان القيام انما يتصف به

لقيامه لا من خلقه فان الشر قيد العباد وباختياره للتنبيه على ان المتكلمين القائلين بان الله تع فاعل

بالاختيار وجعل فاعل الشر فاعل الخير تنبيها على انه ليس من اهل الاعتزال لانهم قائلون بان

الشر صادر عن العباد والخير صادر عن الله تع وانما قدم الشر على الخير لان معتقد الشيء بان

ارادة الله تع الشر لا ارادة الله تع للخير لان ارادة الله تع الشر مختلف فيه وارادة الله تع الخير

وان كان مختلفا فيه ايضا لان الوثنية قائلون بان فاعل الخير يزدان وخالق الشر اهرمن وارادوا

بهما ملكين والله منزه عن فعل الخير والشر لكن القائلين بعدم ارادة الله تع الشر اكثر من

القائلين بعدم ارادة الله تع الخير فكان ذكر ارادة الله تع الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان

ذكرها وقع النزاع فيه كثيرا والذي وقع النزاع فيه كثيرا هو ارادة الله تع الشر فكان مقصودا

بالذكر والمقصود بالذكر احق بالتقديم من غيره وقيل قدم عليه لدفع الوهم على ان بعضهم ظن ان الشر

من المعتزلة وهو اندفع بتقديم الشر على الخير او لان الشر اقل وقوعا من الخير والاقل احق بان

تقديم او لان في الخير حرفا ثقيلا وهو الخاء وهو الياء المعجمة عليه ففكان ثقيلا ومعتلا وفي الشر لا يوجد ان

فكان الشر خفيفا صحيحا والخفيف الصحيح اولى بالتقديم او لان الشر بسبب الظلمة والخير بسبب النور والظلمة مقدم

على النور في كلام الله تع وجعل الظلمات والنور ولهذا قدم سبب الظلمة وهو الشر على سبب النور وهو الخير

اتباعا لكلام الله تع **قال** والصلوة **اقول** فان قلت فما معناها قلت معناها الرحمة ورفع الدرجة

هاهنا فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي وهو تلك حركات وافعال مخصوصة

في الكتابة صح

فاين

فاين جاز ان تكون الصلوة من الله تع رحمة قلت وللصلوة ايضا غاية وهي الرحمة ولما كان

معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه يدل على الاحتياج والله منزه عنه حمل على غايته وهي

الرحمة وذلك من قبيل المجاز المرسل للغاية باسم ذي الغاية دون معناها اللغوي والشرعي **قال**

وبعد فان كتاب الشيخ **اقول** فان قلت ما الفاء في فان كتاب الشيخ قلت هذا الفاء جزائية مقدرة

في نظم الكلام لان تقدير الكلام اما بعد فان كتاب الشيخ الا انه حذفت اما من نظم الكلام لكثرة استعمالها

ببعد وناب عنها الواو وذكر جزائها على حالها **قال** اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا **اقول** قيل ان

الاوراق ليس بمكتوب بل المكتوب هو الحروف فلم قال اردت ان اكتب اوراقا اجيب عنه بان هذا من قبيل

ذكر المحل وارادة الحال يعني ذكرت الاوراق واردت بها الحروف لانها كائنة في الاوراق **قال** اعلم ان

للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم **اقول** هذا الكلام

اشارة الى ان للمنطق آلة للعلوم فان قلت يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم

قلت المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم سوى المنطق وقيل اجيب بانه آلة

لنفسه ايضا بمعنى ان للمنطق الذي هو الطرق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها وفسادها

بالمنطق الذي هو الطرق الكلية وحاصله ان الجزئية آلة للمنطق الذي هو الطرق الكلية وهي آلة للطرق

الجزئية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الكلية لان الآلة للآلة للشيء آلة لذلك الشيء فيكون الشيء

آلة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة طرق الكلية حينئذ يتوقف على معرفة الطرق الكلية

وهو المنطق فيلزم الدور وهو باطل لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه كما اذا توقف ا على ب وب

على ا فكان ا موقوفا على ا لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف

الشي على نفسه واعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحضارها هو الوجوب العادي اي الوجوب الجبلي
الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرف الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يأثم
العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان استحضارها هو الذي يسلب الغرض
عن طرف الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يأثم العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب
بالوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان كثيرا من المبتديين يحصلون في العلوم في غير ان يعلم شيئا من تلك
الاصطلاحات كالنحو والصرف فان قلت لم وجب استحضار تلك الاصطلاحات على المبتدي اذا اراد ان يشرع
في شيء من العلوم قلت لان المنطق الة لسائر العلوم كلها والة الشيء مقدمة على ذلك الشيء تصورا ووجودا
ولكونه الة عرفوا المنطق بانه الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر **قال** منها ايساغوجي
اقول وهو لفظ يوناني ويراد به الكليات الخمس فان قلت لم اعتبرت الكليات الخمس المذكورة ولم يكن زائدة
ولا ناقصة قلت لان الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات
او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو
وبكر وغيرها وان كان الثاني اما ان يكون تمام جزء المشترك بين الماهية وبين النوع الاخر وهو الجنس
وان لم يكن فهو الفصل وان كان الثالث اما ان يكون خارجا مختصا بماهية واحدة او لم يكن فان كان
الاول فهو الخاصة وان كان فهو العرض العام **قال** منها ايساغوجي **اقول** هذا مركب من ثلثة الفاظ
في اللغة اليوناني وهو ايسو واغو واجي ومعنى الاول في اليوناني بالوجيه انت ومعنى الثاني انا ومعنى
الثالث ثم حذف الفاء اجل الاختصار ثم نقل المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس فان قلت الكتاب
غير جامع لمن يبتدي ...

طلب الفعل ولا يبين التنبيه والاستفهام لان الاستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم والتنبيه ما لا يدل
على طلب الفهم دلالة وضعية وانما جاز عدم المناسبة بينهما لان الاصطلاح لا مناقشة في الا
صطلاحات وبعضهم قالوا انه اسم للحكيم المستخرج للكليات الخمس فسموها به تسمية للمستخرج باسم المستخرج
وقيل ايساغوجي اسم للغلام الذي علمه الحكيم وكان قال في كل مسئلة يا ايساغوجي الكلام كذا
وكذا فسميت هذه الكليات الخمس بايساغوجي تسمية اسم المتعلم ما يتعلم به فيكون من قبيل المجاز
المرسل **قال** وهي النوع والجنس **اقول** وانما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى عكسه لان
الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل لان ما صدق عليه النوع قليل وما صدق عليه الجنس كثير والقليل
قبل الكثير وقدم النوع ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى كما مر انفا لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل
لا يقع في جوابه بل الواقع في جواب اي شيء لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقدم
وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والنوع معروض والمعروض مقدم على
العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان الجنس
مبهم غير محصل بنفسه بل محتمل لحقائق كثيرة فيحصل العقل ويخصصه ويزيل ابهامه فلا بد اولا ان
يذكر امر مبهم يخصصه شيء ويزيل ابهامه قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما عرضان والجنس
ذاتي والذاتي اولى بالتقدم لان الذاتي اما نفس ماهية الشيء او جزؤه ونفس الشيء وجزؤه مقدم
على العارض وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض كما مر انفا
وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل
...

ان القياس تقديم الكليات على بيانها وانما قدم اللفظ لكونها مقصودا عرضيا فاجاب عنه بقوله وهو ان
تتوقف معرفتها اه فان قلت لم قدم اللفظ على الكليات قلت لان الدلالة لا تعتبر في افادة المعاني
واستفادتها الا بالالفاظ ولذا قدمه قال والدلالة اه اقول وانما قدم الدلالة على الدال والمدلول
مع ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوف عليهما والموقوف عليه مقدم على الموقوف فالجواب انما
قدم لانه لما كانت الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول بالمدلولية كانت مقدمة
عليهما لان العلة لصفة الشيء مقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه الصفة وانما قلنا ان الدلالة موقوف
عليها لان الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمنتسبين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول
فيكونان موقوفا عليها واعلم ان المراد من الدليل هاهنا اعم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي كل ما
يلزم من تصور الشيء التصور بشيء اخر او من التصديق به التصديق بشيء اخر وانما قدم الدليل على المدلول لان
علم الدليل علة لعلم المدلول والعلة مقدم على المعلول قال والدلالة تنقسم الى طبيعية اه اقول اعلم
اولا ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن لفظا فغير لفظية
والدلالة اللفظية منقسمة الى طبيعية وعقلية ووضعية تكلم [illegible] ذكرها الشارح مثال الدلالة
اللفظية الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات المخصوصة ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود لافظه ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة اح بفتح الهمزة او ضمها
والحاء المهملة يدل على وجع الصدر وبالفتح والخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع وبالضم والخاء المعجمة على
التقذذ والسرور والدلالة الغير اللفظية تنقسم الى وضعية ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط والعقود

[illegible]

كان

المضروب علم ان هذه الحكمة في المضروب ولم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باقسامها لان المعتبر
بالنظر للمنطقيين الدلالة اللفظية الوضعية لانها مستعملة في العلوم على ما لا يخفى قال او يدل على
ما يلازمه اه اقول اي على شيء يلزم من العلم به العلم بمعناه اللفظ اي الدلالة الالتزامية هي التي يلزم
من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج الى واسطة وهو ما يقارن بقولنا لانه اي مع محموله
للموضوع الذي هو اسم ان المصدر بلام التعليل كمتغير في دليل اثبات الحدوث للعالم وهو قولنا لانه متغير
وكل متغير حادث فان المتغير وقع محمولا للموضوع الذي وقع اسم ان المصدر بلام التعليل وهو العالم
لان الضمير في لانه عبارة عن العالم وراجع اليه ومن غير احتياج الى علم اللازم في لزومه بالملزوم بينهما
وهذا هو معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو معتبر في الدلالة الالتزامية كالزوجية للاربعة
فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة العلم بزوجية الاربعة قال لان اللفظ لا يدل على امر خارج اه اقول
لانه لو دل على كل امر خارج لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية لان كل امر خارج عن معنى اللفظ
غير متناهية وهو ظاهر البطلان قال لان الملازمة الخارجية اه اقول لا بد في هذا المقام من معرفة
خمسة اشياء الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة الذهنية ومعرفة اللازم والملزوم
والشرط والمشروط واعلم ان الملازمة مطلقا هي كون الشيء مقتضيا للاخر والشيء الاول هو المسمى
بالملزوم والثاني هو المسمى باللازم كطلوع الشمس لوجود النهار فان طلوع الشمس مقتض لوجود النهار وطلوع
الشمس ملزوم ووجود النهار لازم له والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الخارج اعني في نفس الامر
اي كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية للاثنين فانه كلما ثبت
طلوع الشمس في الخارج ثبت وجود النهار فيه وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج ثبت زوجيته فيه والملازمة

الذهنية هي كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن اي متى ثبت تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم
فيه كلزوم البصر للعمى فانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر فيه اعلم ان بين الملازمة الخارجية والملا
زمة الذهنية عموما وخصوصا مطلقا والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت
الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الذهنية لانه كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الخارج ثبت
تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن وليس كلما ثبت الملازمة الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه
ليس كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الخارج
فانه ثبت تصور البصر عند تصور العمى في الذهن ولم يثبت في الخارج والشرط وهو الذي يتوقف
عليه الشيء ولم يدخل في ماهية الشيء ولم يؤثر فيه ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالوضوء
للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلوة وليس بداخل فيها ولا مؤثر فيها فاذا عرفت هذا
فاعلم ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية لم تتحقق الدلالة الالتزامية
بدون الملازمة الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا تتحقق الصلوة بدون الوضوء
واللازم اي عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية باطل وكذا الملزوم وهو كون
الملازمة الخارجية شرطا لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا اللازم باطل لان العدم
اي الذي مفهومه عدمي كالعمى يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر دلالة التزامية لانه
كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس
كلما ثبت تصور العمى في الخارج ثبت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج وانما قلنا ان مفهوم

بكونها بعينه تعالى منه

قال فنقول اللفظ ينقسم اه اقول فان قلت ان المنطقي لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن المعاني لا
نها الموصلة الى المجهولات فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان افادة المعاني واستفادتها
متوقفة على الالفاظ ذكرها فان قلت يحصل الافادة والاستفادة بالاشارة قلت يحصل بالا
شارة تفهيم المحسوسات والموجودات وفهمهما دون تفهيم المعدومات والمعقولات وفهمهما فان قلت
يحصل باشكال الكتابة تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة كانت او معدومة او معقولة فلم احتيج
الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤونة اشكال الكتابة اكثر من مؤونتها وضع الالفاظ لقلة مؤونتها
قال والحجارة تدل على جسم معين اقول قيل عليه ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل على جسم ما غير معين
من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعيين النوعي لا التعيين الشخصي اي تدل الحجارة
على الماهية المعينة النوعية وهي ماهية الحجر اعترض عليه بان الحجارة المرئية ليست ماهية نوع الحجر
بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد من افرادها مرئيا كانت
الماهية مرئية في ضمنه قال صدق على اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام خمسة وهي الاربعة التي
ذكرها الشارح والخامس ما كان للفظ جزء لكن لا لمعناه كالنقطة كما قال الشارح النسفي رحمه الله عليه
كذلك قلت لما كان مآل القسمين وهما ما يكون للفظ ولمعناه جزء لكن لا يكون جزء لفظه كزيد وما
يكون للفظ جزء لا لمعناه واحدا عد الشارح هذين القسمين قسما واحدا وانما قلنا مآلهما واحد لان كل
واحد من هذين القسمين متحد في عدم حصول المعنى لجزء لفظهما وان كانا متغايرين من جهة اخرى وهي
ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة وهي للفظ

لا لمعناه كالنقطة والثالث ما يكون للفظه ولمعناه جزء لكن لا يكون جزء اللفظ معنى كزيد اذا كان علما

قال كالحيوان الناطق علما اقول اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق وبين عبد الله علمين من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق علما يكون بازاء الزاء في زيد اي كما ان الزاء في زيد لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان معنى وكذا الناطق في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان العبد في عبد الله علما يكون بازاء الزاء في زيد لا يقصد به معنى وكذا ان الله في عبد الله لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان للحيوان الناطق علما مفهوما بحيث الاصليان جزءان من مفهومهما للمنقول اليه وليس عبد الله مفهوما بهما الاصليان بجزئين من مفهومهما المنقول اليه قال

لان معناه حصة الماهية الانسانية مع التشخص اقول فان قلت الماهية الانسانية هي الحيوان الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشيء نفسه مع غيره وهو باطل قلت لا نم انه يلزم منه كون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص مفهوم لفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان مع الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال المفرد ينقسم الى قسمين كلي وجزئي اه اقول اعلم ان الكلي هو الذي يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع على كثيرين في نفس الامر او لم يقع فيه وسواء فرض وقوعه على كثيرين او لم يفرض فيدخل الواجب والشمس والاكلي في تعريف الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن فرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على كثيرين لمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان قلت ما الفرق بين زيد وبين اللاكلي فلم قيل ان احدهما وهو زيد جزئي والاخر وهو اللاكلي كلي مع ان كل واحد منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما قلنا واما اللاكلي فلان كل شيء من الاشياء الخارجية والذهنية يصدق عليه اللاكلي فلا [illegible]

الكلي

الكلي على الجزئي لان الكلي هو الموصل الى المجهولات والمقصود بالاصل للمنطقي هو الموصل اليها ولذا قدم او لان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره كالحيوان الناطق فانه جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق والكلي هو الذي يتركب من الاجزاء كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان والناطق واعلم ايضا انه لا بد بين كل مفهومين من نسبة من النسب الاربعة وهي التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر فبينهما التباين كالانسان والفرس لانه لا يصدق الانسان على ما صدق عليه الفرس وبالعكس وان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك وبالعكس وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر والاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق كالحيوان والناطق فان كل ما صدق عليه الناطق صدق عليه الحيوان وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض ما صدق عليه الحيوان وان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الاخر وكذا الاخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض اذا عرفت هذا فالنسبة بين الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم والخصوص من وجه لصدقهما على الانسان ويصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس الاعم ويصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وانصدق الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق [illegible]

الجزء

بدون الجزء على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم من وجه لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة الى جسم نام حساس متحرك بالارادة لانه مركب منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين ليتضح مفهوم الكلي لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم الكلي اتضح مفهوم الكلي لان الشيء يتضح زيادة ايضاح بتصور اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق غرض المنطقيين لان تعلق غرض المنطقيين بالموصل بالترتيب الى المجهولات والموصل بالترتيب لا يكون الا الكلي لانه يحصل الانتقال بترتيب الكليات بعضها مع بعض الى المجهولات الكلية ولا يحصل الانتقال بترتيب الجزئيات بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اي سواء كانت المجهولات كليات او جزئيات فتكون الكليات موصلا ولا موصل اليه فلا غرض للمنطقيين بالمتعلق بالجزئيات قال اي من حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر هذه العبارة هي نفس تصور مفهومه يتوهم منه ان المانع من الشركة هو التصور الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة هو المفهوم من حيث انه متصور لا تصور المفهوم المتصور اشارة الى مذهب من قال ان المتصور بالحقيقة هو التصور الذي هو الصورة وانما قال لمذهبه وهو ولان الصورة حالة في نفس شخصية جزئية وجزئية المحل يوجب جزئية الحال فلا يطرأ الكلية للصورة بل على ذي الصورة قال وانما قيد المفهوم بالتصور اقول يمكن ان يعتبر مفهوم الكلي على اربعة اوجه الاول ما لا يمنع مفهومه والثاني ما لا يمنع نفس مفهومه والثالث ما لا يمنع تصور مفهومه والرابع ما لا يمنع نفس التصور وبيان فرع الوجوه الثلثة الاول مذكور في

[illegible]

[illegible]

والمتعجب فان قيل لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك والمتعجب ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص بالنوع قلت ان القاعدة في التمييز انه اذا كان للنوع عوارض مختصة يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب والضاحك لان الناطق سبب للتعجب والتعجب سبب للضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما على التعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضحك ولما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي نفس ماهية الشيء وجزؤه والعرضي عارض لماهية الشيء او جزئه فيكون الذاتي معروضا والعرضي عارضا والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدما على العارض قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى ان الكليات امور اضافية تختلف بالاعتبار فان الحيوان جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان جنس بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى الناطق عرض عام ليس داخلا فيه ولكن شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا عرض عام ليس بداخل في الانسان شامل له ولغيره وكا اللون فانه جنس بعضه بالنسبة الى الكمود وفصل بالنسبة الى الكيفية ونوع بالنسبة الى الكيف وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا سئل عن كل واحد من الانسان والفرس اقول اعلم ان ما هو يسئل به عن تمام الماهية ولا يقع في جوابها الا تمام الماهية المختصة او تمام الماهية المشتركة والمراد من تمام الماهية المختصة هو ان تكون تلك الماهية حقيقة شيء وان لا يكون له حقيقة غير هذه الحقيقة وتمام الماهية المشتركة هو ان يكون الجزء مشتركا

[illegible]

اذ لا يوجد سوى الحيوان جزء مشترك ذاتي بين الانسان والفرس فان الجسم النامي والحساس
والمتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة بينهما ذاتية لهما والحيوان غيرها لان الحيوان مجموع
الجسم النامي الحساس المتحرك بالاراده والمجموع مغاير لكل واحد منهما فلا يكون الحيوان تمام الماهية
المشتركة على هذا التفسير مع انه تمام الماهية المشتركة قلت لا نم ان جزء الشي غيره لما ثبت
في موضعه ان جزء الشي لا هو ولا غيره ولا يكون الجسم النامي والحساس والمتحرك بالاراده غير
الحيوان وان لم يكن عينه فلا يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما قال وقوله مختلفين بالحقائق
يخرج النوع اقول فان قلت ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج ايضا فصول الانواع وخواصها
فلم قال الشارح يخرج بقوله مختلفين بالحقائق والفصل والخاصة بقوله في جواب ما هو قلت ان القيد
الاخير اخص في جواب ما هو يخرج الفصل والخاص مطلقا اي سواء كان فصول الانواع او فصول
الاجناس وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما الاول فلا يخرج الا بالقيد الاخير
لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق لكن لا يقال في جواب ما هو اصلا فان ان الجنس لا يكون مقولا
في جواب ما هو بل في جواب ما هما او في جواب ما هم فلم قال الشارح في تعريفه انه مقول في جواب قلت
المراد في قوله الجنس مقول في جواب ما هو تصحيح الاصطلاح اي تعيين ان الجنس لا يكون مقولا
في جواب اي شي هو بل هو مقول في جواب ما هو قال ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد اقول قوله على كثيرين اي على الافراد لان المراد بالكثيرين في تعريف النوع الافراد واما المراد
من الكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات فان قلت ان الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلتم المراد

[illegible]

[illegible]

تميز بعضها من بعض الا في تعريف الحقيقة فانه اذا قصد به الاشارة الى
الماهية من حيث هي لم يتميز من اسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على
البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد
به الاشارة اليها باعتبار حصولها فى الذهن لم تتميز من تعريف العهد وهذا
حاصل الاشكال الذي اوردها صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا
لا نسلم عدم تمييزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس
الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر
في اسم الجنس والنكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعدمه وانما ابتداء
المص بالحمد رعاية للكلام المجيد ورعاية للحديث كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم كل امر ذي بال لم يبدا فيه بحمد الله فهو ابتر او اجذم اعلم ان الحمد
باعتبار الآلة خاص لانه لا يكون الا باللسان وباعتبار المورد المتعلق عام
لانه يكون على النعمة وغيرها كما يقال حمدت زيدا على شجاعته وحمدته
على طول قامته وحمدته على انعامه وان الشكر باعتبار الآلة عام لانه
يكون باللسان وغيره كما في قول الشاعر افادتكم النعماء مني ثلاثة ٥
يدي ولساني والضمير المحجبا ٥ وباعتبار المتعلق خاص لانه لا يكون الا بالنعمة
وان المدح لا يكون الا في مقابلة النعمة ولهذا لا يجوز ان يقال مدحت الله اذ لا
يتصور تقدم وصف الانسان على نعم الله تع بوجه من الوجوه لان وجود
الانسان نعمة من الله تع وان الثناء اعم من هذه الثلثة واللام في لله حرف
من الحروف الجارة ولفظة الله مجرورة بها والجار مع المجرور متعلق بثابت
مرفوع محلا بانه خبر المبتدا وانما قرن الحمد باسم الله دون غيره من

الاسماء لكونه اسم الذات المستجمع لجميع الصفات فيصير بجميع المحامد
مقابلاً لجميع الصفات المستجمعة المستحقة له لانه يحمد عليها بخلاف غيره
من الاسماء فانه لايدل الا على معناه المطابق واما الله فعند الخليل انه اسم
غير مشتق تفرد به الباري جل جلاله والاكثرون انه مشتق واصله اِلهٌ من
اله الهة اي عبد عبادة والاله من اسماء الاجناس كالرجل والفرس اسم
يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما ان النجم اسم
لكل كوكب ثم غلبت على الثريا واما الله بحذف الهمزة فيختص بالمعبود بالحق
ثم لايطلق على غيره ما رب مجرور على انه صفة الله الرب هو المالك ويجوز
ان يكون بمعنى التربية وهي الاصلاح فحينئذ يكون من قبيل وصف الشيء
بالمصدر للمبالغة نحو زيد عدل وعمرو صوم والعالمين مجرورة بانها
مضاف اليه لرب والعالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى اصله
علم بمعنى العلامة لكونه دالا على الحدوث ووجود المحدث الغير
المحدث فاشبع فتحته فصار عالماً وجمع مع انه اسم الجنس لانه اريد به
الانواع والافراد وجمع بالواو والنون او بالياء والنون وان كان
متناولا لذي العقل وغيرها للتغليب والتغليب معتبر اذا كان الغالب
اصلا وههنا كذلك والصلوة الواو عاطفة الصلوة مرفوعة بانها
عطف على الحمد وهي من الله تع رحمة ومن عباده دعاء ومن الملائكة
استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان لغوي وهو الدعاء وشرعي
وهو الاركان المعلومة والافعال المخصوصة فمن اين جاز ان تكون
الصلوة من الله الرحمة قلت لما كان للصلوة حقيقة وهي الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية وهي الرحمة ولما كان معناه
الحقيقي

الحقيقي غير متصور من الله تعالى لانه يدل على الاحتياج والله منزه عنه حمل
على غايته وهي الرحمة كذا ذكر في شرح الديباجة لكن فيه تساهل لان الصلوة
في اللغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشتركة بين ثلوثة وهي الرحمة والاستغفار
والدعاء يجمعها قوله تع ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على حرف من حروف الجارة محمد مجرور بها
الجار مع المجرور متعلق ومتعلقه ثابت مرفوع محلا بانه عطف على الله
وفيه وجه اخر وهو ان الصلوة مرفوعة بانها مبتداء وعلى محمد مرفوع
المحل على انه خبر المبتداء والمبتدا مع الخبر جملة اسمية معطوفة على الجملة
المتقدمة وهي الحمد لله ولا تشريك ههنا في عامل لانه لا عامل للجملة الاولى
والمعنى الموضوع لحمد او لأهو البليغ في كونه محموداً فيجوز ان يكون سبب التسمية
به للنبي صلى الله عليه وسلم بثبوت هذا المعنى في ذاته ولانه محمود الله تعالى
وباعتبار التناسب في تسمية الشيء يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء
كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية
لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيانه انه اولى بذلك من غيره
وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون
التسمية انه محمود فعند زوال الحمرة لايصح وصفه باحمر حقيقة ويصح
تسميته بذلك واله الواو عاطفة اله مجرور بانه عطف على محمد والهاء ضمير
بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لآل راجع الى محمد فالآل لايستعمل الا في
الاشراف كما يقال آل النبي والاهل يستعمل في الاشراف وغيرها كما يقال
اهل بيت رسول الله واهل الحجان ولايقال آل الحجان فان قيل كيف
قال الله تعالى ادخلوا آل فرعون اشد العذاب والاشراف لايتصور

في الكفار قلنا الاشراف متصور في الكفار باعتبار الدنيا لا باعتبار الاخرة ولكن
اختلف العلماء في اصل ال قال بعضهم اصله اءل بهمزتين قلبت الهمزة الثانية
الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم اصله اءدم بهمزتين وقال بعضهم
اصله اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء همزة لتقارب مخرجهما كما قلبت الهمزة
هاء في قوله هراق اصله اراق ثم قلبت الهمزة الفا وعن الكسائي سمعت اعرابيا
فصيحا يقول اهل اهيل وال اويل فتصغيره اويل لا اهيل فيطلق بالاشتراك
اللفظي على ثلوث معان احدها الجند وهو الاتباع نحو آل فرعون والثاني النفس
نحو آل موسى وآل هارون بمعنى نفسهما والثالث بمعنى اهل البيت خاصة نحو
آل محمد وانما وجب ذكر آله ايضا في الصلوة عليه معه لقوله عليه السلوم اذا
صليتم على فعموا واراد بالتعميم الآل اجمعين مجرور بانه تاكيد معنوي لآله
وبعد الواو ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلوم وبعد ظرف من الظروف المكانية
لانه من قبيل الجهات الست استعيرت هنا للزمان لكونها مضافة الى الزمان
مبني على الضم لكون المضاف اليه منويا اي موجودا في النية والتقدير وانما
بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي وعلى الضم جبرا للمحذوف ومنها
با قوى الحركات منصوب محلا بانه مفعول فيه للفعل المقدر اذ تقديره بعد مؤخر
زمن الفراغ من حمد الله فان دخلت الفاء بعد بعد لمظنة اما قبل بعد او لكونها
اقول ظ
مقدرة قبل بعد ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع
الخبر العوامل منصوب بانها اسم ان وهي جمع عامل وهو في اللغة الفاعل وفي
اصطلاح النحاة ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب في خرف
جر النحو مجرور بها الجار مع المجرور متعلق بالكائنة منصوب محلا بانه صفة
العوامل او متعلق بقد حصلت منصوب محلا بانه حال من العوامل وهو
في اللغة

في اللغة يجي على معان احدها القصد يقال نحوت نحوك اي قصدت قصدك
والثاني بمعنى المثل نحو مررت برجل نحوك اي مثلك والثالث بمعنى الجهة
نحو توجهت نحو البيت اي جهت البيت والرابع بمعنى المقدار كقولك عندي
نحو الف اي مقدار الالف وغير ذلك وفي الصناعة علم يعرف به احوال
التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه ووجه
التسمية انا ابا الاسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ ان الله بريئ من المشركين ورسوله
بجر رسوله ثم ذهب الى امير المؤمنين بهذا واخبره بذلك وقال رض تعليما له
الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه
والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال بعد هذا المقال لابي الاسود
الدؤلي انح اي اقصد واحفظ هذا ولهذا سمي هذا العلم نحوا على حرف جر ما
موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير عايد الى الموصول لان الموصول مع
صلته لما تنزل بمنزلة الشيئ الواحد فلا بد من شيئ يصل بينهما الف فعل ماضي
والهاء ضمير بارز منصوب محلا بانه مفعول به لالف راجع الى الموصول الشيخ
مرفوع بانه فاعل لالف والف مع ما عمل فيه جملة فعلية صلة للموصول
والموصول مع صلته مجرور المحل بعلى والجار مع المجرور متعلق ومتعلقه
معدودة منصوب محلا على انه حال من العوامل عبد مرفوع بانه عطف
بيان للشيخ عبد القاهر مجرور على انه مضاف اليه لعبد بن مرفوع لكونه
صفة عبد القاهر اسقطت الهمزة من ابن لوقوعها بين العلمين عبد
مجرور بانه مضاف اليه لابن الرحمن مجرور على انه مضاف اليه لعبد
الجرجاني مرفوع بانه صفة نسبية للشيخ لان المراد معرفة الشيخ لا معرفة
اباءه رحمة مرفوع بانها مبتدأ الله مجرور بانه مضاف اليه لرحمة عليه

علي حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور بها محلا والجار مع المجرور متعلق بثبت
مرفوع المحل بانه خبر المبتدا مائة مرفوع بانها خبر ان عامل مجرور بانه مضاف
اليه لمائة وانما قال علما الفه الشيخ مائة عامل لان كون العوامل في النحو مائة
عامل ليس بالاتفاق بل اختلفوا في بعضها وقال بنو تميم ان ما ولا لا تعملان
لانهما تدخلان علي الاسم والفعل وكل ما يدخل علي القبيلين لا يعمل وعند اهل
الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالي ما هذا بشرا وقال الاكثرون ان
العامل ليس بواو في المفعول معه بل الفعل بواسطة الواو وجعل صاحب
المفتاح المفعول معه في موضع معمول الفعل وفي موضع اخر عد الواو
عاملا في الخشبة لكن قيد بقوله علي ما ذكره في المائة والشيخ عبد القاهر
عد الواو عاملا في المائة مع انه ذهب الي ان العامل هو الفعل بواسطة الواو
في اكثر مصنفاته لما ان الفعل لما لم يعمل الا عند وجوده فكانه هو الذي اوصل
الفعل اليه فسمي الواو عاملا على ضرب من التوسع والمجاز والا فالعمل
للفعل علي الحقيقة وهي الواو حالية هي ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحل
علي الابتداء راجع الي العوامل تنقسم فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه
راجع الي المبتداء والفعل مع فاعله جملة فعليه مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ
والمبتداء مع خبره جملة اسمية منصوب محلا لكونه حالا من العوامل اذ تقديره
اعدها حال كونها منقسمة الي قسمين الي حرف جر قسمين مجرور بها الجار مع
المجرور متعلق ومتعلقه تنقسم منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح
لتنقسم لفظية مرفوعة بانها خبر المبتداء محذوف تقديره احدها لفظية
ويجوز النصب علي انه مفعول به بفعل محذوف تقديره اعني لفظية ويجوز
الجر بانه بدل من القسمين وهذا الوجه اصوب من الوجهين الاولين

اي منسوبة الي اللفظ فقط ودون المعنى لعدم ... سرابيه (?) جامي

لعدم

71

لعدم الاحتياج الي المحذوف فيه وهي منسوبة الي اللفظ وهو في اللغة الرمي
يقال لفظت الرحى الدقيق اي رمته وفي الاصطلاح صوت بالقوة او بالفعل
يقصد به حصول حرف واحد فصاعدا ومعنوية اعرابها كاعراب اللفظية
وهي منسوبة الى المعنى وهو في اللغة الارادة وفي الاصطلاح ما يستفاد من
اللفظ لا يقال ان اللفظية وهي المنسوبة الي اللفظ فلا يجوز ان يكون لفظا
والا لزم انتساب الشيء الي نفسه وهو محال وكذلك المعنوية لانهم قالوا
في جوابه هذه التسمية ليست بلغوية حتي يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية
فلا يرد المحذور والتحقيق في جوابه ان العامل اللفظي لفظ الملفوظ فالمنسوب
اليه يراد منه معناه المصدري فالمغايرة حاصلة بين المنسوب والمنسوب اليه
واما في المعنوية فالمنسوب هو المعني والمنسوب اليه عام فلا يلزم انتساب
الشئ الي نفسه فاللفظية الفاء جزائية واللفظية مرفوعة بانها مبتداء
منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور المحل راجع الي العوامل والجار مع
المجرور متعلق بالكائنة مرفوع المحل علي انه صفة للمبتداء وقيل منصوب المحل
علي انه حال من المبتداء تنقسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه راجع الي المبتداء
وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوع المحل بانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره
جملة اسميه مجزوم المحل علي انه جزاء الشرط المحذوف تقديره اذ انقسمت
العوامل الي اللفظية والمعنوية تنقسم اللفظية ايضا الي سماعية وقياسية
يعني اذا اعتبرت انقسامها الي قسمين الي حرف جر قسمين مجرور بها الجار
مع المجرور متعلق بتنقسم منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لتنقسم
سماعية وقياسية يجوز فيهما ثلاثة اوجه كما ذكرنا في اللفظية والمعنوية
وهما في اللغة منسوبتان الي السماع والقياس والسماعية في الاصطلاح

لانها تفيد معنى في المتلو (?) تعريفا او تخصيصا شرح جامي

هي ما لم توجد في تراكيب البلغاء ولم يذكر لها قاعدة كلية تشتمل على جزئياتها
بخلاف القياسية مثلا الفعل المتعدي عامل قياسي وفيه قاعدة كلية تشتمل
على جزئياتها وهي كل فعل متعد يرفع وينصب والعلة فيه كونه متعديا فاذا
عرفت هذه العلة امكنك تعدية هذا الحكم اي عمل الرفع والنصب الى كل
ما وجدت فيه تلك العلة مثلا فتح يرفع وينصب لانه فعل متعد وكل فعل
متعد يرفع وينصب ففتح يرفع وينصب وكذلك ضرب ونصر وغير ذلك
وكذلك الفعل اللازم عامل قياسي والقاعدة فيه ان كل فعل لازم يرفع
فقط والعلة فيه كونه لازما فتعدي هذا الحكم اي عمل الرفع الى كل ما وجدت
فيه تلك العلة مثلا ذهب يرفع فقط لانه فعل لازم وكل فعل لازم يرفع
فقط فهذا يرفع فقط واسم الفاعل عامل قياسي وفيه قاعدة كلية تشتمل
على جزئياته وهي ان كل اسم فاعل يعمل عمل فعله والعلة فيه كونه مشابها للفعل
المضارع ويشترط اعتماد كونه بمعنى الحال او الاستقبال فضارب يعمل عمل
فعله في زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا لانه مشابه للفعل المضارع
وبمعنى الحال او الاستقبال وكل اسم فاعل يعمل عمل فعله لوجود العلة والشرط
فهذا يعمل عمل فعله لوجود العلة والشرط وكذلك المصدر عامل قياسي
وفيه قاعدة كلية تشتمل على جزئياتها وهي ان كل مصدر نكرة يعمل عمل فعله
والعلة كونه نكرة فضرب يعمل عمل فعله مثلا لانه في اعجبني ضرب زيد
عمرا يعمل عمل فعله لانه نكرة وكل مصدر نكرة يعمل عمل فعله فهذا يعمل
عمل فعله وكذلك الصفة المشبهة عامل قياسي والعلة كونه مشابها
لاسم الفاعل فحسن في مررت برجل حسن وجهه يعمل عمل اسم الفاعل
فهذه تعمل كاسم الفاعل لانه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة تعمل كاسم
الفاعل

الفاعل فهذه تعمل كاسم الفاعل وكذلك الاسم التام عامل قياسي والعلة فيه كونه
مشابها لاسم الفاعل المنون في كونه مقتضيا تمييزه كاقتضاء المفعول فراقود في
عندي راقود خلا يعمل النصب كاسم الفاعل المنون فهذا يعمل النصب كاسم الفاعل
المنون واما السماعية فليس فيها قاعدة كلية يقاس ويقدر عليها مثلا الباء تعمل
الجر وليس فيه علة حتى يمكن تعدية هذا الحكم اي الجر الى كل ما وجدت فيه تلك العلة
فان قلت ان الحروف المشبهة بالفعل تعمل بمشابهتها الفعل كاسم الفاعل وغيره
فكيف يجعل اسم الفاعل قياسا والحروف المشبهة بالفعل سماعية قلنا هذا يندفع
بما قررنا قبيل هذا لكن نعيده تسهيلا للمستفيدين وهو ان اسم الفاعل عامل
قياسي وفيه امر كلي يشتمل على جزئياته فليس فيها امر كلي يشتمل على جزئياته
لانا لا نقدر ان نقول ان كل حرف ينصب ويرفع بمشابهة الفعل بل نتوقف على
السماع من العرب ان الحروف الستة تنصب وترفع بمشابهتها الفعل وكذلك حروف
الجر وغيرها والقياس مصدر ورد استعماله من الثلاثي المجرد والمنشعبة تقول
قاس يقيس قياسا وقايس يقايس مقايسة وقياسا وهو في اللغة التقدير
يقال قاس الجراحة بالميل اذا قدر عمقها به ولهذا سمي الميل مقياسا وهو في اصطلاح
المنطقيين قول مؤلف من اقوال اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر كقولنا ضرب
فعل متعد وكل فعل متعد يرفع وينصب فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمتا
لزم عنهما لذاتهما قول اخر ان ضرب يرفع وينصب وفي اصطلاح الفقهاء ابانة
حكم احد المذكورين بمثل علة في الاخر كقولنا السماء مؤلف كالبيت والبيت
حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في السماء فيكون حادثا وهو التمثيل
في عرف المنطقيين والقياس في عرف الفقهاء فالسماعية الفاء جزائية
والسماعية مرفوعة بانها مبتدأ منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور

المحل بمن راجع الي اللفظية الجار مع المجرور متعلق بالكائنة المقدرة مرفوع المحل
بانه صفة السماعية وقيل منصوب محلا بانه حال من المبتداء احد مرفوع بانه
خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جلة اسمية مجزوم محلا بانه جزاء الشرط المحذوف
تقديره ان علمت انقسام اللفظية الى سماعية وقياسية فاعلم ان السماعية منها
احد وتسعون مرفوع بانه عطف على احد عاملا منصوب على التمييز والقياسية
الواو عاطفة القياسيه مرفوعة بانها مبتداء منها من حرف من حروف الجارة والهاء
ضمير بارز مجرور محلا بمن راجع الي اللفظية الجار مع المجرور متعلق ومتعلقه
كائنة مرفوع المحل بانه صفة القياسيه وروى منصوب المحل بانه حال من المبتدا
وسبعة مرفوعة بانها خبر المبتداء والمبتداء مع خبره مجزوم المحل بانه عطف
على الجلة الاولي عوامل مجرورة بانها مضاف اليه لسبعة ومفتوحة بانها غير
منصرفة يكون بالفتحه حالة الجر والمعنوية الواو عاطفه والمعنوية مرفوعة
بانها مبتداء منها من حروف جر والهاء ضمير بارز مجرور محلا بمن راجع الي
العوامل والجار مع المجرور متعلق بالكائنة منصوب محلا بانه حال من المبتداء
عددان مرفوع بانه خبر المبتداء وهو تثنية اعرابه بالالف في حالة الرفع
والياء في النصب والجر وهنا حالة الرفع فيكون اعرابه بالالف والمبتداء
مع خبره جلة اسمية مجزوم المحل بانه عطف على الجلة المقدمة وهي فاللفظية
منها تنقسم فالجلة الفاء جزائية والجلة مرفوعة بانها مبتداء مائة مرفوعة
بانها خبر المبتداء والمبتداء مع خبره مجزوم المحل بانه جزاء الشرط المحذوف
تقديره ان علمت انقسام كل واحد منها الي عدد معلوم مفصلا فاعلم
ان الجلة مائة عامل مجرور بانه مضاف اليه لمائة والسماعية الواو للعطف
السماعية مرفوعه بانها مبتداء منها من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور

المحل

المحل بانه صفة السماعية وقيل منصوب صح

المحل بمن راجع الي اللفظية الجار مع المجرور متعلق بالكائنة المقدرة مرفوع
محلا بانه حال من المبتداء تتنوع فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الي
المبتداء وهو مع فاعله جلة فعلية مرفوع المحل بانه خبر المبتداء والمبتداء مع
خبره جملة اسميه مجزوم محلا على انه عطف على الجلة المتقدمة وهي فالسماعية
منها احد وتسعون عاملا على حرف جر ثلثة مبني على الفتح لكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد بني على الحركة فرقا بين بناء الاصلي والعارضي
وعلى الفاتح لخفته عشر مبني على الفتح لكونه متضمنا للحرف وثلثة عشر تركيب
تعدادي مجرور المحل بعلى الجار مع المجرور متعلق بتتنوع منصوب محلا بانه
مفعول به غير صريح لتتنوع نوعا منصوب بانه تمييز لثلثه عشر فاعلم ان
التركيب ستة احدها تعدادي كخمسة عشر والثاني اسنادي مثل زيد
قائم والثالث اضافي نحو غلام زيد والرابع مزجي كبعلبك والخامس
توصيفي مثل الحيوان الناطق ويسمي ايضا تقييديا والسادس صوتي نحو
سيبويه والمفعول خمسة ايضا احدها مفعول مطلق نحو ضربا في ضربت ضربا
والثاني مفعول به مثل زيدا في ضربت زيدا والثالث المفعول فيه نحو يوم في
ضربت يوم الجمعة والرابع المفعول له نحو تاديبا في ضربت زيدا تاديبا ومنه
الثلثة الاخيرة تكون صريحا وغير صريح والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا
والخامس المفعول معه نحو الخشبة في استوى الماء والخشبه وهو لا يكون
الا صريح النوع مرفوع على انه مبتداء الاول مرفوع بانه صفة للنوع حروف
مرفوعة بانها خبر المبتدا تجر فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الي
الحروف الاسم منصوب بانه مفعول به لتجر والفعل مع ما عمل فيه مرفوع
المحل بانه صفة للحروف فقط الفاء جزائية فقط اسم من اسماء الافعال

مبني لوقوعه موقع المبني وكونه بمعناه تقديره اذا جررت الاسم فقط اي فانته
عن رفع الاسم ونصبه بها او عن جر الفعل والحرف بها لان الفعل لايقبل الجر
والحرف لايقبل الاعراب وهي الواو ابتدائية هي ضمير منفصل مرفوع المحل
بانه مبتداء راجع الي الحروف سبعة عشر تركيب تعدادي مرفوع محلا بانه خبر
المبتداء حرفا منصوب علي انه تمييز سبعة عشر احدها مرفوع لكونه مبتداء
الباء مرفوعة علي انه خبر المبتداء من حرف جر حروف مجرور بها الجار مع
المجرور متعلق بكائنة منصوب المحل بانه حال من المبتداء الجر مجرور بانه
مضاف اليه للحروف والحرف في اللغة الطرف فسميت حروفا لانها لا تدل علي
معنى الا بانضمام فاشبهت طرف الشئ فان قلت لم سميت حروف الجر قلت
لانها وضعت لجر معاني الافعال الي ما يليه فسميت حروف الجر باعتبار معمولها
فان قلت لم عملت الباء واخواتها الخفض قلت انما عملت الخفض لانها لا معنى
لها الا في الاسماء فعملت الاعراب الذي لا يكون الا في الاسماء وهو الخفض كما ان
حروف الجزم لا معنى لها الا في الافعال فعملت الاعراب الذي لا يكون الا في
الافعال وهو الجزم ولها الواو ابتدائية واللام حرف جر والهاء ضمير بارز
مجرور محلا باللام راجع الي الباء والجار مع المجرور متعلق بمعدودة مرفوع
المحل بانه خبر المبتداء المؤخر معان مرفوع تقديرا بانه مبتداء خبره مقدم
والفرق بين الاعراب التقديري والمحلي ان الاعراب التقديري انما يستعمل
حيث استحقة الكلمة للاعراب لكن لا يظهر فيها المانع والمحلي انما يستعمل حيث
لم تستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها علي معين انها وقعت في محل لو وقع فيه
غيرها الظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه
بخلاف المانع في التقديري فانه الحرف الاخير الاول مرفوع بانه
مبتداء

مبتداء اي المعنى الاول الالصاق مرفوع على انه خبر المبتدا نحو مرفوع بانه
خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله نحو مررت بزيد ويجوز النصب علي انه
مفعول به للفعل المحذوف تقديره امثل نحو مررت فعل وفاعل بزيد الباء
حرف جر زيد مجرور بها الجار مع المجرور متعلق ومتعلقه بمررت مجازا
والتصق حقيقة لان مدلوله الالصاق فيكون متعلقه التصق كقولنا خرجت
من البصرة اي ابتداء خروجي من البصرة فان متعلقها خرجت مجازا والابتداء
حقيقة وهيهنا بحث سيجئ بعد في المعنى الثالث ان شاء الله تع فحذف
التصق واقيم مررت مقامه قصرا للمسافة لدلالة الباء عليه ومنصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح لمررت مجازا لان التصاق المرور في الحقيقة
بالموضع لا بزيد بل زيد فاعل ليقرب فحذفت واقيم زيد مقامها القيام قرينة
والفعل مع ما عمل فيه مجرور المحل علي انه مضاف اليه لنحو اي حرف من الحروف
التفسيرية التصق فعل ماضي مرور مرفوع تقديرا بانه فاعل التصق
بموضع الباء حرف جر الموضع مجرور بها الجار مع المجرور متعلق بالتصق
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لالتصق يقرب فعل مضارع منه
من حرف جر والهاء ضمير بارز مجرور المحل بمن راجع الي الموضع والجار مع
المجرور متعلق بيقرب منصوب محلا بانه مفعول غير صريح ليقرب زيد
مرفوع علي انه فاعل ليقرب والتصق مع ما عمل فيه مجرور المحل علي انه
وقع تفسيرا لمررت بزيد والثاني الواو عاطفه الثاني مرفوع تقديرا علي
انه عطف علي الاول الاستعانة مرفوعة بانها معطوفة علي الالصاق وفيه
وجه اخر وهو ان الثاني مرفوع بانه مبتداء والاستعانة مرفوعة بانها
خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية معطوفة علي الجملة الاولى

نحو مرفوع بانه خبر المبتداء المحذوف كتبت فعل وفاعل بالقلم الباء حرف
جر والقلم مجرور بها الجار مع المجرور متعلق بكتبت منصوب المحل علي انه
مفعول به غير صريح لكتبت وكتبت مع ماعمل فيه مجرور محلا بانه مضاف
اليه لنحو اي حرف من الحروف التفسيرية استعنت فعل وفاعل في حرف
جر الكتابة مجرور بها الجار مع المجرور متعلق باستعنت منصوب محلا بانه
مفعول به غير صريح لها وكذلك بالقلم لكنه مفعول به غير صريح لها واستعنت
مع ماعمل فيه مجرور المحل لوقوعه تفسيراً لكتبت بالقلم والثالث الواو
للعطف الثالث مرفوع بانه مبتداء المصاحبة مرفوعة بانها خبر المبتداء و
والمبتدا مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة نحو مرفوعة بانها
خبر المبتداء المحذوف اي مثاله نحو خرج زيد بعشيرته واعرابه ظاهر اي
حرف تفسيري خرج فعل ماضي زيد مرفوع بانه فاعله بصحبة عشيرته
الباء حرف جر صحبة مجرور بها الجار مع المجرور متعلق بخرج منصوب
المحل بانه مفعول به غير صريح لخرج عشيرته مجرورة بانها مضاف اليه
لصحبة والهاء ضمير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لعشيرته راجع
الي زيد وخرج ماعمل فيه منصوب [مجرور] المحل بانه تفسير لخرج زيد بعشيرته
وفيه نظر ووجه النظر انه جعل المتعلق في تفسير خرج زيد بعشيرته
خرج مع ان المتعلق صاحب لان للتعلق في الحقيقة مدلول الحرف كما ان التعلق
في خرجت من البصرة الابتداء فان قلت لانسلم ان المتعلق في الحقيقة هو الابتداء
بل حصل او حاصل لانهم فسروا هذا المثال بقولنا [اي] ابتداء خروجي من البصرة
فكان المتعلق حصل او حاصل قلنا لانسلم انهم فسروا هكذا بل بقولنا
ابتدات في الخروج من البصرة وان سلمنا انهم فسروا بهذا القول لكن لانسلم
ان لايكون

ان لايكون المتعلق هو الابتداء لان الحصول منسوب الي الابتداء فكان المتعلق
هو الابتداء معنى فان الحاصل عبارة عن الابتداء في الخارج فافهم والرابع
المقابلة اي المعاوضة وهذه الجملة عطف علي الجملة المتقدمة وهي الاول
الالصاق او الثاني الاستعانة او الثالث المصاحبة وباقي اعرابه ظاهر
نحو مرفوع بانه خبر ابتداء محذوف بعت فعل وفاعل هذا منصوب
المحل بانه مفعول به [غير] صريح لبعت بهذا الباء حرف جر وهذا مجرور بها
الجار مع المجرور متعلق ببعت منصوب المحل بكونه مفعولا به غير صريح
لبعت وهو مع ماعمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو والخامس
التعدية نحو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف ذهبت فعل وفاعل بزيد
الباء حرف جر زيد مجرور بها الجار مع المجرور متعلق بذهبت مجازاً
والمتعلق في الحقيقة عديت لانه مدلولها فمعناه عديت ذهاب زيد
وحروف الجر لاتغير معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو مررت
بزيد وجلست بالمسجد فان معنى الفعل مرور المتكلم وجلوس المتكلم
في جميع الاحوال ففي الموضع الذي تغير فيه معني الفعل وجب ان
يكون بمعني مع عند المبرد نحو ذهبت بزيد اي مع زيد معناه الاول
ذهاب المتكلم فتغيره الباء وتجعله مشتركاً بين المتكلم وزيد وعند
سيبويه لم يجب ان يكون بمعني مع بل يجب ان يكون بمعنى مع بل يجب
ان يكون بمعني الهمزة او بمعنى مع فمعناه الاول ذهاب المتكلم ومعناه
الثاني ذهاب زيد والذهاب مشترك بينهما والسادس الظرفية
نحو جلست فعل وفاعل بالمسجد يتعلق بجلست وهو في الحقيقة
يتعلق بظرفت اي ظرفت جلوسي في المسجد والسابع اي سابع

المعاني الباء زايدة فان قلت المعنى السابع الفصاحة او التاكيد او تحسين اللفظ
فلم قال زايدة قلنا اذا كان الحرف زايدا كان المعني ايضا زايدا فاعراب زايدة
اما الرفع بانها صفة الفصاحة تقديره والسابع فصاحة زايدة واما النصب
بانها حال من المبتدا اي والسابع فصاحة حال كونها زايدة وانما حذف الخبر
لئلا يتوهم الاختصاص بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع الي كل مذهب
ممكن نحو هل حرف من الحروف الاستفهامية زيد مرفوع بانه مبتداء بقائم
الباء حرف جر قائم مجرور بها الجار مع المجرور غير متعلق بشيء مرفوع اي
قائم مرفوع المحل بانه خبر المبتداء وهي زايدة لانه ان حذفت يستقيم المعنى
انما زيدت للتاكيد والفصاحة او لتحسين اللفظ بحسب اقتضاء المقام والثامن
التفدية نحو بابي وامي الباء حرف جر ابي مجرور بها تقديرا يتعلق بفداك
اي فداك فدى فعل ماضي الكاف ضمير الخطاب منصوب المحل بانه مفعول
به لفدي ابي مرفوع تقديرا بانه عطف علي ابي ويجوز ان يكون المتعلق
فداك بتشديد الدال اي فداك الله ابي وامي وقد بقي هنا سوال وجواب
لابد من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول ان الباء علي التقديرين زائدة اما علي
تقدير ان يكون المتعلق من الثلاثي المجرد فلان كل فعل يرفع بنفسه لا يحتاج
الي الواسطة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما علي تقدير ان يكون المتعلق
ثلاثيا مزيدا فيه فلانه متعد فلم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي
الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن هنا ادعاء زيادة الباء اذ لم يقل بذلك احد
والجواب عن الاول ان الباء فيما نحن بصدده يدل علي المتعلق حال كونه
غير مذكور وهي ان حذفت لم يستقم المعنى وعن الثاني انها حرف جر
وقع في الكلام علي حد من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل

في انها

١٧

في انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد اوصلت فعلا الي الاسم الا ترى ان
الفعل الذي قبلها يتعدي الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة معنى اخر يتناول
غير المتعدي وهو استغراق الجنس كذلك الباء تدخل في الكلام وان كان الفعل
الذي قبلها متعديا بالقصد الي دلالتها عليه حال كونه غير مذكور فلهذا
اذا ذكر الفعل لم يحتج الي ذكرها وكذلك لم يحتج الي ذكر من في نحو ما رايت من
رجل اذا ذكر المتعلق الحقيقي نحو استغرق عدم رؤيتي جميع الرجال وهذا
التشبيه واضح والثاني مرفوع تقديرا بانه مبتداء من مرفوع المحل بانه خبر
المبتداء ولها معان اعرابه ظاهر ايضا منصوب بانه مفعول مطلق لعامل
محذوف تقديره آض ايضا اي احملها في الحكم حملا علي ما سبق احدها ابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة فهو من اطلاق اسم الجزء علي الكل اذ الغاية
هي النهاية وليس لها ابتداء وانتهاء نحو سرت من البصرة يعني فعل مفسر فاعله
ضمير مستتر فيه راجع الي ذي الغاية وهو المتكلم ابتداء مرفوع بانه مبتداء
سيري مجرور تقديرا علي انه مضاف اليه للابتداء من البصرة من حرف جر
البصرة مجرور بها والجار مع المجرور يتعلق بحاصل مرفوع المحل بانه خبر
المبتداء والمبتداء مع خبره منصوب المحل بانه مفعول به ليعني والفعل
مع ما عمل فيه جملة فعلية تفسيرية مجرورة المحل بانها تفسير للجملة المتقدمة
فان قلت ان المتعلق في هذا التفسير هو حاصل او حصل فيلزم ان لا يكون
لفظة من ههنا لابتداء الغاية وجوابه مذكور من قبل فلا نعيده
لئلا يطول الكتاب ويعرف الواو ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام
يعرف فعل مضارع مبني للمفعول المستتر فيه قائم مقام فاعله راجع والضمير
الي المعنى الاول بصحة الباء حرف جر صحة مجرور بها الجار مع المجرور

يتعلق بيعرف منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح ليعرف وضع مجرور
بانه مضاف اليه لصحة الابتداء مجرور على مضاف اليه للوضع في حرف جر
موضعه مجرور بها الجار مع المجرور يتعلق بوضع منصوب المحل بانه
مفعول به غير صريح له والهاء ضمير بارز مجرور المحل بانه مضاف اليه لموضع
راجع الى من والمراد من الوضع في موضعه ذكر الابتداء او ما يدل على الابتداء
في الكلام الذى ذكر فيه من سواء حذفت بعد ذكر مدلوله اولم تحذف
نحو مبتداء سيري من البصرة او ابتداء سيري من البصرة والثاني مرفوع
تقديرا بانه مبتداء تبيين مرفوع بانه خبر المبتداء الجنس مجرور بكونه مضاف
اليه لتبيين كقوله تعالى الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر المبتداء
المحذوف تقديره مثاله مثل قوله تع قوله مجرور بانه مضاف اليه له الهاء
ضمير بارز مجرور محلا بانه مضاف اليه لقوله راجع الى الله تعالى فعل
ماضي فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتداء المحذوف تقديره هو
تع عن جنس المقال ويحتمل ان يرجع الى الله تعالى فتقديره هو تع عن الند
والضد والمثل فاجتنبوا الفعل والفاعل امر الحاضر من الرجس منصوب
بانه مفعول به له من الاوثان من حرف جر الاوثان مجرور بمن الجار مع
المجرور متعلق بالكائنة المقدرة منصوب المحل بانه صفة الرجس او حال
من الرجس فاجتنبوا مع ما عمل فيه منصوب المحل بانه مقول القول وهذا
الاعراب يفهم من تفسير المصنف بالذى انه صفة لان الذى وضع وصلة الى
وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات لانها شايعة كالفعل اي
جائزة الاستعمال في كل موضع صدق معناها فان قام مثلا دال على صدور
القيام من شخص اي شخص كان كذلك على نسبة القيام الى الذات في اي

مادة

مادة كانت فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما
كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا بالذي
الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذى ولما لم يمكنهم ان يقولوا
مررت برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس اما عند الجمهور فمن
البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجلا
من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما فيه من النحو لان
الموصول مع صلته معرفة لان الصلة يجب ان تكون معلومة عند
المخاطب فحينئذ جاز ان يوضح وتخصيص المبهم الذي هو الموصول والاوثان
في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان حال من الرجس فان قيل ان
الحال قيد المبهم لعامله وانتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فلم يوجد الامر
باجتناب في غير الاوثان قلت ان من هيهنا لا تخلوا عن معنى الابتداء ان جعل
مبتداء اجتناب الرجس هو الاوثان اي الذي موصول هو مرفوع المحل
بانه مبتداء راجع الى الموصول الاوثان مرفوع بانه خبر المبتداء والمبتداء
مع خبره صلة للموصول والموصول مع صلته منصوب المحل تفسيرا
لمن الاوثان او حرف من الحروف العاطفة للشك من المتكلم وللتشكيك
من المخاطب نحو جاءني زيد او عمرو والابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين او للتخيير او الاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما
ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع
ايضا فهيهنا للاباحة خاتم مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف وهو عندي
والمبتداء مع خبره جملة اسمية منصوب المحل بانه مقول القول المحذوف
تقديره كقولك خاتم عندي من فضة الجار والمجرور يتعلق بكائن مرفوع

المحل بانه صفة المبتداء ويعرف اي المعنى الثانى بصحة الجار مع المجرور يتعلق
بيعرف منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح ليعرف وضع مجرور بكونه
مضافا اليه لصحة الذى مجرور المحل بانه مضاف اليه لوضع مكانه منصوب
بانه مفعول فيه لوضع والهاء ضمير بارز مجرور المحل بانه مضاف اليه لمكان
راجع الى من والثالث التبعيض نحو شربت من الماء اي بعض الماء بعض
منصوب بانه تفسير للماء تابع لمحله فان قلت ان تابع المعرب تابع اللفظ
وتابع المبنى تابع لمحله فكيف قلت انه تابع لمحله قلنا ان كون تابع المعرب
تابعًا لمحله جايزًا ان غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقاعدًا
بالنصب والجر او نقول انه تابع المبني لان محل الماء محل الجلة والجمله من حيث
هي هي مبنية ونحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والرابع مرفوع
بانه مبتداء بمعنى في الباء حرف جر ومعنى مجرور بها تقديرًا والجار مع
المجرور متعلق بكاين مرفوع المحل بانه خبر المبتداء اي مجرور محلا بانه
مضاف اليه لمعنى كقوله تع اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اذا ظرف من
الظروف المبنية وهي للزمان المستقبل سواء دخل الماضى او غيره وفيه معنى
الشرط وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه منصوب المحل
وعامله جوابه وهو فاسعوا ولا يجوز ان يعمل فيه الفعل الذي يليه
لامتناع ان يعمل المضاف اليه فيما قبله والا يلزم ان يعمل الشي في نفسه
فان قلت لم لا يجازى بها كما يجازي بمتي نحو متي تخرج اخرج فانه مشتمل
على جميع الازمنة قلنا انها لم تصلح للمجازات لانها قد لزمت الاضافة
والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه
وكذلك حيثما تذهب اذهب واذما تخرج اخرج نودى فعل ماضي
واذا كانتا بما صلحتا للمجازات نحو حيثما
مبني

مبنى للمفعول بمعني اذا فالقائم مقام الفاعل الوقت ويحتمل ان يكون من في
معناه فحينئذٍ يكون بعض المؤمنين قائما مقام الفاعل فان قلت النداء لكل
المؤمنين فكيف يكون بعض المؤمنين قائما مقام الفاعل قلت ان المريض و
والاعمى والعبد والمراة ليسوا بمنادين لان الجمعة ليست بواجبة عليهم
ونودي مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لاذا للصلوة متعلق
بنودي منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح لنودى من يوم الجمعة هذه الجملة
منصوبة المحل بانها مفعول فيه غير صريح لنودي اي في يوم الجمعة هذه
الجملة منصوبة المحل بانها تفسير لمن يوم الجمعة والخامس زائدة اي معان
زائدة نحو ما جاءني من احد ما نافيه جاءني فعل ومفعول منفى بما من
حرف جر احد مجرور بها الجار مع المجرور غير متعلق مرفوع المحل بانه
فاعل لما جاءني وجاءني وما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو اي
ما جاءني احد جملة تفسيرية مجرور المحل لوقوعها تفسيرا لما جاءني من احد
ويعرف مبنى للمفعول ما لم يسم فاعله والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعله
راجع الي الخامس بانها لو اسقطت لم يخل المعنى الباء حرف جر وان حرفا
من الحروف المشبهة بالفعل لابد له من اسم منصوب وخبر مرفوع والهاء ضمير
بارز منصوب المحل بانه اسم ان راجع الي من زائدة لو حرفا من حروف الشرط
اسقطت فعل الشرط والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعله راجع الي من
ولم حرفا من الحروف الجازمة ويخل جزاء الشرط مجزوم بلم والمعنى مرفوع
تقديرًا بانه قائم مقام فاعله وفعل الشرط وجزاء الشرط مرفوع المحل
بانه خبر ان وان مع اسمه وخبره مجرور المحل بالباء والجار مع المجرور متعلق
بيعرف منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح ليعرف والى مرفوع محلا

بانه خبر المبتداء المحذوف تقديره والثالث الى والمبتداء مع خبره عطف على
الجلة المتقدمة وهى احدها الباء او على الجملة التي هى والثانى من ولها معنيان
الواو ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام معنيان مرفوع بانه مبتداء والجار
مع المجرور يتعلق بمخصوصان مرفوع المحل بانه خبر المبتداء احدهما انتهاء
الغاية نحو سرت من البصرة الي الكوفة يعني انتهاء سيري الى الكوفة والثاني
بمعني مع الباء زايدة في بمعنى مع ظرف من الظروف المكانية المبهمة مشابهة
لعند من حيث انه يتناول جواب الشئ منصوب على الحكاية مجرور تقديرا بانه
مضاف اليه لمعنى واعراب البواقي غني عن الشرح وهو قليل اي المعنى الثاني
قليل كقوله تع الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر المبتداء المحذوف اي
مثاله مثل قوله تع ويزدكم قوة الي قوتكم الواو عاطفه ويزد فعل مضارع فاعله
مستتر فيه راجع الى ربكم مجزوم بانه عطف على جملة جزائية وهي يرسل السماء
عليكم مدرارا وضمير المخاطب منصوب المحل بانه مفعول اول ليزد وقوة
منصوبة بانها مفعول بها ثانية ليزد والى حرف جر قوتكم مجرورة بها والضمير
مجرور محلا بانه مضاف اليه لقوة والجار مع المجرور يتعلق بيزد منصوب
المحل بانه مفعول به غير صريح ليزد ويزد مع ماعمل فيه منصوب المحل بانه
مقول القول اي مع قوتكم مع منصوب لوقوعه تفسيرا لما قبله تابعا
لمحله قوة مجرورة بانها مضاف اليه لمع والضمير مجرور المحل بانه مضاف اليه
لقوة وكقوله تعالى الواو عاطفة والكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه
عطف على الكاف الذي بمعنى المثل ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم الواو
للعطف لا تاكلوا نهى الحاضرين اموالهم منصوبة بانها مفعول بها للا تاكلوا
والضمير للجمع الغائبين مجرور المحل بانه مضاف اليه لاموال راجع الى

اليتامى الى حرف جر اموالكم مجرور بها والضمير مجرور المحل بانه مضاف اليه
لاموال الجار مع المجرور يتعلق بلا تاكلوا منصوب المحل بانه مفعول به غير
صريح للا تاكلوا والمتعلق في الحقيقة ولا تضموا وغيره لانها للمصاحبة فتقديره
لا تضموا اموالهم في الاكل لاموالكم فان قلت ان المدلول المصاحبة فلم جعلت
متعلقة بتعديةِ الى لا تضموا قلت الانضمام والاجتماع والانتظام والمصاحبة مناسب
بمعنى التوافق فجاز استعمال احدهما في موضع الاخرة ولا تاكلوا مع ماعمل فيه
جلة انشائيه معطوفة على جلة فعلية انشائية وهى لا تتبدلوا الخبيث
بالطيب وهى هنا مع ماعمل فيه منصوبة المحل بانها مقول القول اي مع اموالكم
وما اشبه ذلك الواو عاطفة ما موصولة لابد لها من صلة فيها ضمير عايد
الى الموصول واشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى ما وهو
مع فاعله جملة فعلية صلة الموصول وذلك منصوب المحل بانه مفعول به
لاشبه اشارة الى قوله تعالى والموصول مع صلته منصوب المحل بانه
عطف على الجلة المتقدمة وفي مرفوع محلا بانها خبر المبتداء المحذوف
تقديره والرابع فى ولها معنيان احدهما الظرفية وهي حلول الشئ في غيره
حقيقة او مجازا منصوبان على التمييز من حلول الشئ يرفعان الابهام
المستقر في نسبة في واضافة لان نسبة الحلول في الحقيقة اليهما وهي اضافة
المصدر الى فاعله فكانا في المعنى فاعلين والحقيقة فى الاصل فعيل بمعني
فاعل من حق الشئ اذا ثبت وبمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبته نقل
الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية
الى الاسمية والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا عداه نقل الى الكلمة
الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة يجوز بها على معنى انهم جازوا

بهاامكانها الاصلى مثال مرفوع بانه مبتداء الحقيقة مجرور بانه مضاف اليه لمثال
نحو مرفوع بانه خبر المبتدا الماء مرفوع بكونه مبتدا في الكوز متعلق بجال
مرفوع محلا بانه خبر المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية مجرورة المحل لكونها مضاف
اليه لنحو والمال الواو عاطفة المال مرفوع بانه عطف على الماء في الكيس الجار
مع المجرور متعلق بدلخل مرفوع المحل بانه عطف على الماء في الكوز وفيه
وجه اخر وهو ان المال مرفوع بانه مبتداء في الكيس مرفوع محلا بانه خبر
المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية معطوفة على الجملة المتقدمة فحينئذ يشترك
في عامل الجملة وهو نحو فكان محل الجملة الثانيه مجرورة المحل للجملة الاولى
واما في الجملة الاولى فيشترك في عامل المعرد لان الماء مشترك في عامل المالى
وفي الكيس في عامل الكوز ومثال المجاز نحو النجاة في الصدق لان النجاة
في الحقيقه من عند الله تع واعراب هذه الجملة كاعراب الذي بنه فتيل هذا
واعلم ان المجاز عقلي ولغوى فالعقلي هو اسناد الفعل او معناه الى ملابس
له غير متأوّل نحو انبت الربيع البقل فان انبت والرّبيع استعمل كل واحد
منهما في المعني الموضوع له لكن انبت اسند الي الرّبيع مجازا لان الانبات
في الحقيقة مسند الى الله تعالي وانما سمي هذا الاسناد مجازا عقليا لان
الحاكم بذلك هو العقل دون الوضع والمجاز اللغوي في غير ما وضع له كالاسد
اذا استعمل في الرجل الشجاع وانما سمي هذا مجازا لغويا لان الحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع والمجاز اللغوي هو الكلمة المستعمله في غير ما وضع
له كالاسد اذا استعمل في الرجل الشجاع فالمجاز ما نحن بصدده من العقلي دون
اللغوى لان النجاة والصدق استعمل كل واحد منهما في المعني الموضوع له
وعلم من هذا التقدير الحقيقة العقلية واللغوية فافهم كما الكاف بمعنى

المثل

المثل مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف ما موصوفة بمعني الشئ اي هو مثل
شئ ان الهلاك في الكذب ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل لابد لها من اسم
منصوب وخبر مرفوع الهلاك منصوب بانه اسمها وفي الكذب مرفوع المحل
بانه خبرها وهي مع اسمها وخبرها مجرورة بانها صفة لما الموصوفة والثاني
بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر المبتداء
المحذوف اي مثاله مثل قوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
الواو عاطفه واللام حالية اصلبنّ فعل والفاعل نفس المتكلم وحده مبني على
الفتح لكونه بمنزلة المصدر من المركب والضمير متصل منصوب المحل بانه مفعول
به لاصلبنّ والجار مع المجرور متعلق ومتعلقه لاصلبنّ منصوب المحل بانه مفعول
به غير صريح لاصلبن وهو مع ما عمل فيه منصوب المحل بانه مقول القول والخامس
اللام ولها معان احدها التمليك نحو المال لزيد والثاني التخصيص نحو الجل للفرس
والثالث التعليل نحو ضربت زيدا تاديبا والرابع بمعنى عن اذا استعمل مع القول
كقوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا قال فعل ماضي الذين اسم موصول
كفروا صلته وهو فعل ماض للجمع المذكر من فاعله ضمير بارز عايد الى الموصول
وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل لقال واللام في للذين حرف جر والذين
اسم موصول امنوا صلته وهو مع صلته مجرور المحل باللام والجار مع المجرور
يتعلق بقال منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لقال وقال مع ما عمل فيه
منصوب المحل بانه مقول القول اى عن الذين امنوا اي تفسيرية عن حرف جر
والاسم الموصول مع صلته مجرور المحل بعن الجار مع المجرور منصوب المحل
بانه تفسير لما قبله وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين
لانه لو كان كذلك لوجب ان يقولوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فعلم ان

معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وفيه نظر لانه
ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين
لو كان ما اتى به محمد حقا ما سبقنا هولاء يعني المومنين ولا يقال لو كان كذلك لقال
ما سبقونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كاصاغرهم
مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم كاصاغرهم مثلا وكذا في
الوافية في شرح الكافية اقول بعض الكفار خاطب بعضهم واخبر عن المؤمنين
بان ما اتى به محمد صلى الله عليه وسلم لو كان خيرا ما سبقنا المؤمنون لان الخطاب
لو كان للمؤمنين لاحتيج الى الاخبار لمحمد صلى الله عليه وسلم والخامس المعان زايدة
كقوله تع ردف لكم اي ردفكم والسادس رب وهي كائنة للتقليل ولها صدر
الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من
واد واحد الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل
والنفي له صدر الكلام وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر
الكلام لانها معان تدخل الجملة فتغير معناها فوجب ان تعرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام وتختص باسم نكرة لانها لما كانت موضوعة
للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة وجب اختصاصها بها ليصح معنى
التقليل فيها موصوفة وانما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان
رجل قائم مثلا اقل من رجل وحده والنكرة اسم وضع لشئ لا بعينه بخلاف
المعرفة نحو رب رجل كريم لقيته نحو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف
اي مثاله نحو رب حرف جر رجل مجرور بها كريم مجرور بانه صفة لرجل
والجار مع المجرور متعلق بلقيته منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح
للقيت وقد بقي هنا سوال وجواب يفهم مما ذكرنا في بحث التفدية ولا
يفهم

اي تجاوز عن القوس م

نعيده لئلا يطول الكتاب والسابع على وهي كائنة للاستعلاء نحو زيد مستقر
على السطح والثامن عن وهي كائنة للمجاوزة والبعد نحو رميت السهم عن
القوس وايضا الواو ابتدائية وايضا منصوب بانه مفعول مطلق وعامله
محذوف تقديره آض ايضا اذا قلت بلغني عن زيد حديث اذا ظرف من الظروف
الزمانية قلت فعل وفاعل وبلغني فعل ومفعول عن حرف جر زيد مجرور
بها حديث مرفوع بانه فاعل لبلغني وبلغني مع ما عمل فيه منصوب المحل
بانه مقول القول لقلت وقلت مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه
لاذا منصوب محلا لانه مفعول فيه لبلغني فمعناه تجاوز عنه حديث الفاء
جوابية لاذا معناه مرفوع تقديرا بانه مبتداء والهاء ضمير بارز مجرورة
المحل بانه مضاف اليه لمعنى راجع الى ما قبله باعتبار القول او باعتبار المال
تجاوز فعل ماض عن حرف جر الضمير البارز مجرور محلا بعن والجار والمجرور
متعلق بتجاوز منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لتجاوز حديث مرفوع
بانه فاعل لتجاوز وهو مع ما عمل فيه مرفوع المحل بانه خبر المبتداء والمبتداء
مع خبره جملة اسمية وقع جوابا لاذا والفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب
يستعمل فيما يتحقق ويجزم وقوعه بخلاف الجزاء فانه يستعمل في ما يجزم
وقوعه وعدم وقوعه فاعلم ان اصل عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد
المتكلم واصل اذا الجزم بوقوعه فلهذا لا يقال آتيك ان احمر البسر ويقال
اتيك اذا احمر البسر وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا
لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها فاخبرك فيتجاهل خوفا من السيد
والتاسع الكاف ولها معنيان احدهما التشبيه نحو زيد كالاسد تشبيها

مجازا بشجاعته لاحقيقيا تشبيها منصوب بانه مفعول مطلق عامله محذوف تقديره
اشبه تشبيها مجازيا منصوب بانه صفة تشبيها له بشجاعته متعلق باشبه
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح له لاتحقيقيا منصوب المحل بانه عطف
على مجازيا التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة الامر الاخر في المعنى فالامر
الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وفي الاصطلاح
عند علماء البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في المعنى بحيث لايكون
على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على وجه
التجريد مثال الاول رايت الاسد في الحمام ومثال الثاني انشبت المنية اظفارها
ومثال الثالث لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد ووجه التشبيه هو المعنى
الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والمراد بالتخييل ان لا
يوجد ذلك في احدى الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل
نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع فان
الوجه الاشبه في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة
بيض في جوانب شئ مظلم اسود وهي غير موجودة في المشبه به الا على
طريق التخييل وذلك انه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة ولزم
بطريق العكس ان شبه السنة وكلما هو علم بالنور واعلم ان قوله لاح
بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى ابتداع لاح بينه سنة ولو كان
اللفظية فيه بيان كثير السنة حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فلم
احقق مراد المصنف بقوله تشبيها مجازيا لاتحقيقيا واعلم ان الاشتراك
والاتحاد بين الشيئين ان كان بالنوع يسمى مماثلة كاشتراك زيد وعمرو
في الانسانية وان كان بالجنسية يسمى مجانسة كاشتراك انسان وفرس

في الحيوانية

في الحيوانية وان كان بالعرض في الكمية يسمى مساواة كاشتراك ذراع من خشب
وذراع من ثوب في الطول وان كان في الكيف يسمى مشابهة كاشتراك الانسان
والحجر في السواد وان كان بالمضاف يسمى مناسبة كاشتراك زيد وعمرو في
بنوة بكر وان كان في الشكل يسمى مشاكلة كاشتراك الارض والهواء في الكرية
وان كان بالوضع المخصوص سمي موازنة وهو لايختلف البعد بينهما كسطح فلك كل
وان كان بالاطراف يسمى مطابقة كاشتراك الجانبين في الاطراف والثاني
فصاحة وتاكيد وتحسين اللفظ زايدة كقوله تعالى ليس كمثله شئ اي ليس
مثله شئ ليس فعل من افعال الناقصة والجار مع المجرور متعلق بكائنا
منصوب المحل بانه خبر ليس والمثل مجرور بانه مضاف اليه للمثل راجع الى
الله شئ مرفوع لكونه اسم ليس فالكاف زايدة لان المقصود نفي ان
يكون شئ مثله تعالى لانفي ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان لايجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشئ
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ
فاخ زيد ملزوم والاخ لازمه لان لابد لاخ زيد من اخ وهو زيد فنفيت هذا
اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ واذا كان له اخ لكان ذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثل
لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود والثاني ما ذكر صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لايبخل فتقول البخل عن مثله والغرض نفيه عن
ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا للمبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله وعن
من على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كمثله
شئ وقوله ليس مثله شئ الا ما يوطئه الكناية من فايدتهما كذا في المطول

الكاف والمثل ضمير ان
ومجملها زائد ان الى

والعاشر مذ والحادي عشر منذ ومذ ومنذ مرفوعات المحل بانها خبر المبتدا اي
والعاشر في مذ والحادي عشر في منذ وهما لابتداء الغاية في الزمان الماضي
نحو مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله مثل ما رايته مذ فيه
رايت فعل وفاعل منفي بما والهاء ضمير بارز للغايب منصوب المحل بانه مفعول
به لرايت راجع الي الغائب مذ ومنذ حرف جر يوم مجرور بها الجمعة مجرور
بانها مضاف اليه ليوم والجار مع المجرور متعلق بما رايت منصوب المحل بانه
مفعول به غير صريح لما رايت وما رايت مع ما عمل فيه جملة فعلية مجرور المحل
بانه مضاف اليه لنحو اي ابتداء مرفوع بانه مبتداء عدم مجرور بكونه مضافا
اليه لابتداء رويتي مجرور تقديرًا بانه مضاف اليه لعدم او مبني على الكسر
على القولين والاصح اوله والياء للمتكلم مجرور المحل بانه مضاف اليه
لروية مذ ومنذ حرف جر يوم مجرور بها الجمعة مجرورة بانها مضاف
اليه ليوم والجار مع المجرور يتعلق بحاصل مرفوع المحل بانه خبر المبتداء
والمبتداء مع خبره جملة اسمية مجرورة المحل لوقوعها تفسيرًا لما قبلها
والثاني عشر حتى ولها معنيان احدهما انتهاء الغاية نحو اكلت السمكة حتى
راسها اي انتهاء الاكل حتى راسها والثاني بمعنى مع وهو اكثر نحو جاء الحاج
حتى المشاة اي مع المشاة اعلم ان حتى والى بمعنى واحد الا ان الى تفارقها من
وجوه من جملتها ان مجرور حتى اما ان يكون اخر جزء من الشيء نحو
اكلت السمكة حتى راسها واما ما يلاقي اخر جزء من الشيء نحو البارحة
حتى الصباح وان مجرور الى اعم من ان يكون اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر
جزء او لجزء من الشيء او وسط جزء منه فلهذا جاز نمت البارحة الى نصفها
او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان اردت معرفة الوجوه فطالع

في المطولات

في المطولات ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها يدخل في ما قبلها ام لا فقال عبد
القاهر ان حتى ظاهر وان ما بعدها يدخل فيما قبلها كاكل الراس ونمت الصباح
في المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب وجار الله الا انه لا يتصور كونها
لانتها الغاية على هذا المذهب وهذا اكثر النحاة لا يدخل هذا هكذا عند ابن جني
وابي نصر فيكون لانتهاء الغاية فسقط والصواب انه يقال ان كان المذكور قبلها
يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا التمثيل اشارة
في كلام المبرد في المقصد وابن الدراك في الفصول فظهر خطا المص في التمثيل
لانتهاء الغاية بنحو اكلت السمكة حتى راسها والثالث عشر واو القسم نحو و
الله لافعلن الواو حرف جر بالبدلية والنيابة عن الباء لفظة الله مجرورة
بها والجار مع المجرور يتعلق بفعل مقدر منصوب المحل بانه مفعول به غير
صريح لفعل مقدر وهو اقسمت وجوابه لافعلن وباؤه نحو بالله لافعلن
ولقائل ان يقول ان ذكر الباء هيهنا لا طائل تحته لانه ذكر من قبل فان قلت
ان المقصود ذكر معناها وهو القسم قلنا حقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم
المقسم به فلهذا لم يذكر في تلك المعاني الباء فكان ذكرها مستدركا وكثير
ما يحذف منه الفعل ترخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال وروما للاختصاص
مع رفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون مخبرًا لا مقسمًا وتاؤه
نحو تالله لافعلن وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلاثة فيها معنى
الاستثناء اذا جررت ما بعدها تكون حروفا واذا نصبت ما بعدها تكون افعالا
فاعلها مضمر والاستثناء في اللغة الصرف اي فسمي استثناء لان الاسم
المستثنى مصروف عن غير المستثنى منه والشفع سمي استثنا لان الاسم
المستثنى منه شفع بالمستثنى فانهم قالوا استثنيت الجبل اذا شفعو وضمو

احد طرفيه الى طرفه الاخر ومعنى الاستثناء فى الاصطلاح هو اخراج الثاني عما دخل فيه الاول عن حرف جر ما موصوله لابد لها من صلة فيها ضمير عائد اليها دخل فعل ماض فيه جار ومجرور منصوب محلا بانه مفعول فيه لدخل والاول مرفوع بانه فاعل دخل والفعل مع ما عمل فيه صلة الموصول وللموصول مع صلته مجرور المحل بعن والجار مع المجرور متعلق باخراج منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح له فان قلت ان المستثنى لم يدخل فى الحكم فكيف اخراج منها قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه نحو ما جاءني القوم حاشا زيد الجار مع المجرور يتعلق بما جاءني مرفوع المحل على انه بدل من القوم بدل البعض من الكل ويجوز ان يكون منصوب المحل على الاستثناء والعامل فيه الفعل السابق بواسطة حرف الجر او حرف الجر على اختلاف المذهبين فان قلت يلزم حينئذ ان يعمل الجر والنصب فى حالة واحدة وهو محال قلت انه جاين بالاعتبارين اي يعمل الجر بانه حرف جر ويعمل النصب باعتبار انه للاستثناء كما اذا قلنا اعجبني ضرب هذا الرجل عمرا فان الضرب يعمل الجر في محل هذا باعتبار انه مضاف اليه ويعمل الرفع باعتبار انه فاعله واذا قلنا اعجبني ضرب زيد عمرا فان الضرب يعمل الجر لفظا ويعمل الرفع محلا تقديرا فكذلك حاشا يعمل الجر وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ٥ ضنا عن الملحاة والشيم ٥ ومذهب المبرد انها فعل ماضى بمعنى جانب نحو ما جاني القوم حاشا زيد اي جانب بعضهم زيدا لفظا ويعمل النصب تقديرا واما حاشا فهي للتنزيه وعدا زيد وهو بمعنى جاوز وخلا زيد وهو نظير غير ونقيض صاحب فهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وفعلين اخرى

نحو

نحو جاءني القوم خلا زيدًا اي غير بعضهم زيدًا وعدا زيدا اي جاوز بعضهم زيدا النوع الثاني من ثلثة عشر نوعا الجار مع المجرور يتعلق بكائنا منصوب المحل بانه حال من المبتداء حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة احرف ان مرفوع المحل على البدليه من ستة بدل البعض من الكل وان مرفوع المحل على انه عطف على ان للتحقيق الجار مع المجرور يتعلق بكائن مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ المحذوف اي هما للتحقيق نحو ان زيدا منصوب بانه اسم ان قائم مرفوع بانه خبر ان وبلغني ان زيدا قائم بلغني فعل ومفعول ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل لابد له من اسم منصوب وخبر مرفوع زيدا منصوب بانه اسمه وقائم مرفوع بانه خبره وان مع اسمه وخبره فى تاويل المفرد مرفوع المحل بانه فاعل بلغني وبلغني مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه عطف علي جملة ان وكان وهي للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وهي مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف على ان افتحة همزة ان ليكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى علي الكسر بدليل جواز السكوت عنه والافادة عنه وانما عدل الكلام عن سنن الاول ليكون مبنيا من اول الامر علي التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي صدره علي الاثبات ولكن للاستدراك وهو في اللغة طلب تدارك السامع وفي الاصطلاح رفع توهم تولد من كلام سابق كما اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه وقلت ما جاءني زيد يذهب قلب السامع الى ان عمرا ايضا لم يجئ لما كان بينهما من تلك الملازمة السابقة فترفع عنه ذلك الوهم بقولك لكن عمروا جاءني فى نحو ما جاءني عمرو لكن زيدا حاضر وهي قد تخفف

وتلغى حينئذ كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها بعد التخفيف والالغاء كاخواتها
كما يجوز قبل التخفيف كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف
لكن ورفع الشياطين والواو في بعض القرأة السبع وفرقا بينهما وبين لكن
الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لايجوز معها ذكر الواو لانها
اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف
العطف على مثله وانما يلغى عملها بالتخفيف لزوال المشابهة بالفعل والحاصل
ان هذه الحروف كما يبطل عمل ما عند لحوق ما الكافة كذلك يبطل عمل ليت ولعل
بالتخفيف فتهيأ للدخول على القبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها
اللام بالتخفيف لزوال المشابهة بالفعل فرقا بينهما وبين ان النافية واذا
ادخلت على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة على المبتداء والخبر مثل كان و
كاد وحسبت واخواتها لئلا يلزم العدول عن اصل ان من كل وجه صح
والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد
الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحروف النفي فرقا بينهما وبين
ان الناصبة لانها لاتجامع ان الناصبة لكونها بالاستقبال وهذه الاحرف
ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو بلغني ان زيدا القائم وكان زيدا
لقائم وانما علمت زيدا قائم وعلمت ان زيدا منطلق وعلمت ان يخرج وان
سوف يخرج وان لايخرج وان قد يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر صح
وكان ثديه حقان الاستدراك مرفوع بانه مبتداء وهو مرفوع المحل
بانه مبتداء ثاني يتوسط فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع
الي المبتداء وهو مع فاعله مرفوع المحل بانه خبر المبتداء الثاني
والمبتداء الثاني مع خبره مرفوع المحل بانه خبر مبتداء الاول
وانما

لان الاستدراك مدلول لكن وهو يتوسط صح
وانما قال يتوسط فيلزم توسط الاستدراك بين منصوب المحل بانه
مفعول فيه ليتوسط كلامين مجرور بانه مضاف اليه لبين متغايرين
مجرور بانه صفة الكلامين بالنفي جار ومجرور يتعلق بمتغايرين
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لمتغايرين والاثبات عطف
الي النفي وليت للتمني نحو ليت زيدا منطلق ومعني التمني طلب حصول الشئ
سواء مرفوع بانه خبر المبتداء محذوف اي هو سواء كان فعل ماض من
الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه راجع الى المبتداء ممكنا منصوب
بانه خبره او ممتنعا عطف على ممكنا او هنا بمعنى الواو فهي للجمع المطلق
لا للتشكيك والشك وغيرهما وكان مع اسمه وخبره منصوب المحل بانه
حال من المبتدا باضمار هو اي هو سواء في الطلب حال كونه ممكنا او ممتنعا
فالممكن الفاء جزائية اي ان علمت استعمالها في الممكن والممتنع فاعلم مثاليهما
والممكن مرفوع بانه مبتداء مجازا لان المبتداء في الحقيقة هو المضاف تقديره
فمثال الممكن نحو مرفوع بانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره مجزوم المحل
على انه جزاء للشرط المحذوف ليت زيدا قاعد ليت حرف من الحروف
المشبهة بالفعل لابد لها من اسم منصوب وخبر مرفوع زيدا منصوب بانه
اسمه وقاعد مرفوع بانه خبره وليت مع اسمه وخبره مجرورة المحل
بانها مضاف اليه لنحو والممتنع نحو هذه الجملة مجزومة المحل بانها عطف
على الجملة المتقدمة نحو ليت زيدا طائر ليت مع اسمه وخبره مجرور المحل
بانها مضاف اليه لنحو ولعل مرفوع المحل بانه عطف على ان او ليت
للترجي مرفوع المحل على انه خبر المبتداء المحذوف اي هي كائنة للترجي
مثاله نحو لعل زيدا قائم الترجي يستعمل في الممكن كقوله تع لعل الله

يحدث وسميت مبني للمفعول يتعدى الى مفعولين هذه مرفوع محلا وبانه مفعول
اول لسميت قايم مقام فاعله الحروف مرفوعة بانها صفة لهذه او بدل
منه تابعة لمحله المشبهة اسم مفعول والضمير المستتر فيه قايم مقام فاعله
راجع الى الحروف منصوب بانه مفعول ثان لسميت بالفعل الجار مع المجرور
يتعلق بالمشبهة منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لها لكونها تعليل
لسميت ومتعلق بها منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لها على ثلثه
احرف على حرف جر ثلثة مجرورة بها والجار مع المجرور متعلق ومتعلقة
بمحذوف لكونها منصوب المحل بانه خبر كان لحرف مجرور بانه مضاف اليه
لثلاثة فصاعدا منصوب بانه حال و والحال عامله محذوف تقديره فلذهاب
عدد احرفها فصاعدا فالفاء عاطفة مفيدة للتعقيب لانه لا اعتبار بالصعود
الذي يحصل قبل الثلاثة لوجوده في غير هذه الحروف نحو من وعن واعلم
ان الحال في اللغة التغيير والتحويل يقال حال الشيء اذا تغير وتحول وفي
الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به ثم ان للحال اصلا ونهجا
في الاستعمال اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد
نحو جاءني زيد راكب والنهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا فلا
يكاد يقال جاءني زيد لا راكب عند الفصحاء واصل الحال المنتقلة ان يكون
بغير واو لانها وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى
حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا الا ان الفرق انك جئت به لتزيد
معنى في اخبارك ولم يقصد ابتداء اثبات المعنى للخبر عنه بل اثبته على
سبيل التتبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له
كالنعت بالنسبة الى النعوت الا انك تقصد في الحال صاحبها على هذا الوصف

حال مباشرة الفعل فهو قيد وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود
بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل
او غير مباشر فاصل الحال ان يكون بغير واو كالخبر والصفة لكن خولف هذا
الاصل اذا كانت جملة لانها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى رابطة
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه
في الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة ان خلت عن ضمير صاحبها اوجب الواو فلا
يجوز خرجت زيد على الباب وكل جملة خالية عن ضمير صاحبها يصح ان
يقع الجملة حالا عنه الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو ولما
سيأتي من ان ربط مثل يجب ان يكون بالضمير فقط لانها لما سبقت ساق هذا
الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن الواو فان قلت قولك كل جملة
اسم الخ شامل للجملة الانشائيه وهي لا يصلح ان يقع حالا سواء كانت مع
الواو وبدونها قلت المراد كل جملة يصلح وقوعها حالا في الجملة فان قلت
هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير صاحبها نحو جاءني زيد وهو
ان يسأل يعطه فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان
الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء
قبلها الا ان يكون لها فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر و
النعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاتحاد
المعنوي كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها فان قلت
ان اردت بالمعنى مفهومها لا نسلم اتحادهما في المفهوم وان اردت ما صدق

عليه في الخارج كذلك ذو الحال مع الحال متحد فيما صدق عليه في الخارج قلنا ان
مرادنا بالاتحاد المعني ان الصفة قائمة في العين ومتصلة له غير منفك عنه
وان كان لفظ الصفة منقطعا عن لفظ الموصوف بخلاف الحال فانها تنقطع عن
صاحبها لفظا ومعني واما المدلول علي جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان
ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان يشتمني فذهب صاحب الكشاف
الي انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الحبر انها
للعطف علي محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان
يشتمني واذ لم يخل الجملة التي يقع حالا عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل
المضارع مثبت امتنع دخول الواو نحو قوله تع ولا تمنن تستكثر لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة وهي تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن ذلك الحصول
لما جعلت الحال قيدا له وهو كذلك يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفردة اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
مثبتا واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للحال يصلح للاستقبال
ايضا وان كان منفيا فالامران كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان
بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي بثبوت النون التي هي علامة
الرفع فيكون اخبارا فلا يصلح عطفه على الامر فتعين كون الواو للحال واما
مجيئه بغير الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله وانما جاز الامران لدلالته
على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا وكذا يجوز الامران
ان الفعل في الجملة ماضيا لفظا كقوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر بالواو وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو او كان

ماضيا

ماضيا معني كقوله تع اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر بالواو وقوله فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء بدون الواو واما المثبت فلدلالته علي
الحصول لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا ولهذا شرط ان يكون
مع قد ظاهرة او مقدرة فاندفع اعتراض المعترض بهذا التقدير ورد
علي تقدير بعض النحاة فانه قال اذا كان ماضيا سوغ الامران لانحرافها عن نهجها
اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك من حروف النفي اذا كان
منفيا اعترض المعترض وقال لا نسلم ان الماضي اذا كان مثبتا يخرف
عن نهجها لان نهج الحال في الاستعمال هو ان يستعمل مثبتا لفظا وان كان مثبتا
معنى نحو جاءني زيد غير راكب واما النفي فلدلالته على المقارنة دون
الحال فلان حرف النفي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم
زيد ولما ينفعه الندم اي عدم النفع متصل بحال المتكلم واما عدم دلالته
علي الحصول فلكونه منفيا وان كانت الاسمية حالا فالمشهور جواز تركها
بعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها علي الدوام والثبوت نحو كلمته فوه
الى في والمشهور ايضا دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها على
عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تع
فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وان كانت الجملة ظرفية فالظرف فيها
لا يخ من ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم
يظهر بعده اما الاول يعني الواو المثبتة لانحرافها في سلك المفردات هو
مفرد عند بعضهم نحو جاءني زيد علي فرس واما الثاني فسابغ
وتركه لكن كثر فيها شركتها نحو قول الشاعر اذا انكرتني بلدة او نكرتها

خرجت مع الباري علي سواد وفتح مجرور بانه عطف علي مجرور اللام اخرها
ووجود معنى الفعل في كل واحد منها اي في انّ وانّ معنى التحقيق وفي كان معنى
التشبيه وكذا في غيرها كما ان الفعل يرفع وينصب الكاف حرف جر بمعنى المثل
ما موصولة بمعنى شيء مجرور المحل بالكاف والجار مع المجرور يتعلق بتنصب
الاسم وترفع الخبر منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لينصب ويرفع
وان مع اسمه وخبره مجرورة المحل بانه صفة لما فكذلك الفاء جزائية والجار
مع المجرور متعلق بيرفع وينصب منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح
مقدما ليرفع وينصب هي مرفوع محلا بانه مبتداء راجع الي الحروف ترفع
فعل مضارع فاعله مستتر فيه راجع الي المبتداء وهو مع ما عمل فيه
مرفوع المحل بانه خبر المبتداء وهو مع خبره مجزوم المحل بانه جزاء الشرط
المحذوف تقديره اذ علمت مشابهة هذه الحروف بالفعل فاعلم ان كذلك
ترفع وتنصب كالفعل لمشابهتها الفعل من هذه الوجوه النوع الثالث
من ثلوثة عشر نوعا حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر احدهما ما
والاخر لا نحو ما زيد قائما ما حرف من الحروف النافيه لابد له من اسم
مرفوع وخبر منصوب زيد مرفوع بانه اسمه قائما منصوب بانه
خبره وكذلك لا رجل حاضرا المشبهتان بليس من حيث ظرف من الظروف
المكانية وانما بني لمشابهته الحرف من حيث الاحتياج الي جمله توضحه
وبني على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين
وبني علي الفتح كما بني اين وكيف على الفتح لخفتها لان الاعتبار هنا مخالفة
حركته حركة الظرف المعرب انّ ما للنفي منصوب المحل علي انه اسم ان
والجار مع المجرور مرفوع المحل بانه خبر ان وان مع اسمه وخبره مجرور المحل

بانه مضاف

بانه مضاف اليه لحيث ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات والمبتداء
والخبر ودخول الباء علي خبره كما الكاف حرف جر ما موصولة بمعنى الشي مجرور
المحل بالكاف والجار والمجرور متعلق بالدخول منصوب المحل بانه مفعول به غير
صريح لدخول ان ليس منصوب المحل بانه اسم ان كذلك الجار مع المجرور مرفوع
المحل بانه خبر ان ذلك اشارة الي المذكورات وان مع اسمه وخبره مجرورة
المحل بانها صفة لما وان لا انما هي للنفي وللدخول على المبتداء والخبر دون نفي
الحال والدخول على المعارف ودخول الباء على خبره فلاجل هذا كان عمل لا بمعنى
ليس شاذا وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا
براح لي اي ليس لي براح النوع الرابع من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب الاسم
فقط وهي سبعة احرف الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة المفعول مرفوع
بانه مبتداء معه منصوب على الظرفيه وعامله محذوف والهاء ضمير بارز مجرور
المحل بكونه مضافا اليه لمع راجع الي المفعول تقديره المفعول الحاصل معه
الفعل المذكور هو المذكور جملة اسمية مرفوعة المحل بانها خبر المبتداء الاول
بعد الواو الكائنة بمعنى مع لمصاحبته الجار مع المجرور متعلق بالمذكور منصوب
المحل بانه مفعول به غير صريح للمذكور معمول فعل والثاني مرفوع المحل وفي ارتفاعها
وجهان احدهما انها عطف علي الواو عطف المفرد على المفرد وحينئذ العامل
الابتداء لان الواو بدل من سبعة احرف والعامل في البدل هو العامل في المبدل
منه فكان مشتركا في العامل بالعطف والآمرفوعة المحل بانها خبر المبتداء
اي والثاني الا والمبتداء مع خبره جملة اسمية عطف على الجملة المتقدمة
وهي الاول الواو وحينئذ لا تشريك في عامله لانه لا عامل في الجملة الاولى
للاستثنا مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف اي وهي كائنة للاستثناء

نحو ما جاءني القوم الا زيدًا ويا نحو يا رجلًا فيا حرف من الحروف النداء رجلًا منادى
مفرد نكرة منصوب بالفعل المضمر عند الاكثرين او بحرف النداء عند البعض الاخر لنيابته
مناب الفعل لحرف الندا مع معموله مجرور المحل بانه مضاف اليه لنحو وايا نحو ايا
رجلًا وهيا نحو هيا رجلًا واي نحو اي رجلًا والهمزة نحو ارجلًا هذه الخمسة
للنداء ومعنى المنادي هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا نحو يا زيد
فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدًا وانما حذف الفعل واقيم
يا مقامه لتخفيف وليدل علي الانشاء او تقديرا نحو يوسف اعرض اي يا يوسف
اعرض وانما وجب حذف الفعل هنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب
منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف
حرف الندا لئلا يلتبس بالاخبار ويا اختصت بان ينادي بها القريب والبعيد
والمتوسط دون منصوب بانه مفعول فيه لاختصت احواتها مجرورة بانها مضاف
اليه لدون والها ضمير بارز مجرور المحل بانها مضاف اليه لاخوات راجع الي
يا وايا وهيا وضعتا ايا مرفوع المحل بانه مبتدا وهيا مرفوع المحل بانه عطوف
علي ايا والواو بمعنى مع وضعتا جملة فعليه مرفوعة المحل بانها خبر المبتداء
وهو مع خبره جملة اسمية معطوفة علي الجملة المتقدمة وهي يا اختصت
للمنادي البعيد واي والهمزة للمنادي القريب لكن الهمزة للاقرب واي
للمنادي المتوسط **النوع الخامس** من ثلثة عشر نوعا حروف
تنصب الفعل المضارع وهي اربعة احرف ان مرفوع المحل علي انه بدل
من اربعه او خبر مبتداء محذوف اي الاول ان اعلم ان الاصل في نواصب
المضارع وهي ان المصدرية قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة
صورة ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد كقولك احب ان تقوم اي قيامك

كما يقال

كما يقال بلغني ان زيدًا يقوم وتاويله بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال ولن وكي واذن مثاله نحو احب ان تقوم ولن
لتاكيد النفي نحو لن يضرب زيد ولنا حرفان للنفي نحو لا ولن ولكن لن ابلغ لتاكيد
النفي في المستقبل وقال بعضهم نفيا ابديا قال فعل ماضي بعضهم مرفوع
بانه فاعله والهاء مجرورة بانها مضاف اليه لبعض راجع الي النحاة لن
مرفوع المحل بانه مبتداء وخبره محذوف وهي تنفي والمبتداء مع خبره جملة
اسمية منصوب المحل بانه مقول القول نفيا منصوب بنزع الخافض اي لن
لنفي ابديا ولانه مفعول مطلق تقديره لن تنفي نفيا ابديا منصوب بانه
صفة نسبية لنفيا وهم المعتزلة وهو ليس بثبت والا لما جاز تجويز الفعل
بعده نحو لن افعل الي وقت كذا بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي وكي للتعليل نحو جيئتك كي تقوم ومعناه ما كان قبله سببا لما بعده
معناه مرفوع تقديرا بانه مبتدا والهاء ضمير بارز مجرور بانه مضاف اليه
بمعنى راجع الي كي ما مصدرية كان فعل ناقص في تاويل المصدر بما وما موصوفة
بمعنى شيء مرفوع المحل بانه اسم كان قبله منصوب بانه مفعول فيه لفعل
مقدر وهو يوجد وهو مرفوع المحل بانه صفة لما سببا منصوب بانه خبر
كان وكان مع اسمه وخبره مرفوع المحل بانه خبر المبتدا فكان المعنى معناه
كون الشيء يوجد قبله سببا لما بعده وفيه وجه اخر وهو ان يكون ما الثانية
موصولة فحينئذ كان المعنى معناه كون الشيء الذي يوجد قبله سببا لما بعده
اي معناه لما بعده يتعلق بسببا وسببا منصوب محلا بانه مفعول السببية له
غير صريح للسببية لاستنباطها منه نحو اسلمت كي ادخل الجنة فيكون الاسلام
سببا لدخول الجنة واذن للجواب والجزاء لا يقال ان الجواب يستعمل فيما يجزم

بوقوعه والجزاء فيما لا يجزم بوقوعه وعدم وقوعه فيلزم اجتماع النقيضين
لانا نقول انه للجواب باعتبار اللفظ اي انه جواب لا اخبار مقطوع به غير مشكك
فيه فلو دلالة على الشرط الذي هو الشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون
فلهذا لا ينجزم لفظا ومحلا لكنه اذا اعتمد على الشرط ينجزم لفظا ومحلا نحو
ان تكرمني اذا اكرمك لانه لو نصبت يبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط
بدون الجزاء لا يتصور واذن يصلح له معنى من غير نصب وانه للجزاء باعتبار
المعنى اي ان اتى بوجب الاكرام والا فلا نحو ايتيك اذن اكرمك **النوع** السادس
من ثلثة عشر نوعا حروف تجزم الفعل المضارع وهي خمسة احرف ان مرفوع
المحل بانه خبر المبتداء المحذوف اي هي للشرط والجزاء مثاله نحو ان تكرمني اكرمك
ان حرف من حروف الشرط يقتضي جملتين احدهما شرط والاخرى جزاء تكرمني
مجزوم بانه شرط لان واكرمك مجزوم بانه جزاء لان الشرط وفعله وجزائه جملة شرطية
مجرورة المحل بانها مضاف اليه لنحو والثاني لم مثاله نحو لم يضرب وتقلب
معنى المضارع الواو عاطفة تقلب مع ما عمل فيه جملة فعلية معطوفة على
الجملة الفعلية المحذوفة يدل عليها ما قبلها اي جزمت الفعل المضارع و
تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه وانما عملت لم لانها تدخل على القبيلتين
والثالث لما كذلك الجار والمجرور مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف
اي هي كائنة كذلك مثاله نحو لما يضرب والرابع لام الامر مثاله ليضرب الامر
لطلب الفعل وانما عملت لام الجزم لمشابهتها ان في لزوم المضارع ونقل
معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان لان ينقل الفعل من كونه مجزوما الى كونه
مشكوكا فيه والخامس لا وهي كائنة للنهي مثاله نحو لا يضرب والنهي
لطلب ترك الفعل وانما عملت هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر **النوع**

السابع

اي اولها ان الشرط مرفوع المحل بانه خبر المبتدا المحذوف م

السابع من ثلثة عشر نوعا اسماء تجزم الافعال على معنى ان على حرف جر معنى
مجرور بها تقديرا والجار مع المجرور متعلق بتضمنه منصوب المحل بانه حال
من فاعل تجزم يعني فعل تفسيري للشرط متعلق بكائنة منصوب المحل
بانه مفعول به ليعني وهو مع ما عمل فيه منصوب المحل بانه تفسير لما قبله
والجزاء مجرور بانه عطف على الشرط وهي تسعة يقولون اسماء منقوصة يقولون
فعل مضارع فاعله ضمير بارز مرفوع المحل راجع الى النحاة اسماء مرفوعة
بانها خبر مبتداء محذوف اي هي اسماء منقوصة مرفوعة بانها صفة لاسماء
والمبتدا مع خبره منصوب المحل بانه مقول القول والفعل مع ما عمل فيه
مرفوع المحل بانه صفة لتسعة وانما قالوا اسماء منقوصة لاحتياجها الى
الشرط والجزاء والصفة والصلة من واعراب هل ظاهر فلا نعيده لئلا
يطول الكتاب مثاله نحو من يكرمني اكرمه من مرفوع المحل بانه مبتداء
وبني لتضمنه معنى ان وعلى السكون لان الاصل في البناء السكون يكرمني مجزوم
بانه فعل الشرط فاعله مستتر فيه راجع الى من ويا المتكلم منصوب
المحل بانه مفعول به ليكرم اكرمه مجزوم بانه جزاء الشرط فاعله ضمير
مستتر فيه راجع الى المتكلم والهاء ضمير بارز منصوب المحل بانه مفعول
به لاكرم راجع الى من وفعل الشرط وجزائه جملة شرطية مرفوع المحل
بانه خبر المبتداء وهو مع خبره مجرور المحل بانه مضاف اليه نحو واي
مثاله ايهم يكرمني اكرمه اعرابه كاعراب من وهو معرب وحده من بين
اخوته مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب
واما اختصاصها بالاعراب فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها
في اخواتها وما مثاله نحو ما يعني شئ منصوب المحل بانه مفعول به

مقدمًا لتصنع معناه شيئًا تصنع مجزوم بانه فعل الشرط اصنع مجزوم بانه جزاء
الشرط ومفعوله محذوف اي اصنعه وفعل الشرط وجزاؤه جملة شرطية مجرورة
المحل باضافة نحو اليها ومتى هي للزمان مثاله نحو متى منصوب المحل بانه مفعول
فيه مقدما لتخرج معناه زمانا ان تخرج اخرج فيه ومهما وهو بمعنى شئ كما لا ان الميم
الثانية زايدة والهاء منقلبة من الالف تحسينا للفظ مثاله نحو مهما مرفوع المحل
بانه مبتداء تخرج مجزوم بانه فعل الشرط فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى
مهما اخرج مجزوم بانه جزاء الشرط وفعل الشرط وجزائه جملة شرطية مرفوعة
المحل بانها خبر المبتداء وهو مع خبره جملة اسمية مجرورة المحل بانها مضاف
اليه لنحو واين لظرف المكان نحو اين تمرر امرر وانى نحو انى تاكل اكل وهو
بمعنى كيف الا انها تجازيهما دون كيف نحو اني تكن اكن وانما لم يجازبكيف
لانك اذا قلت كيف تكن اكن فقد حكمت انك تساويه في جميع الاحوال من
الصحة والسقم والغناء والفقر وغير ذلك فهذا محال وحيثما نحو حيثما
تذهب اذهب واذما نحو اذما تفعل افعل النوع الثامن من ثلثة عشر
نوعا اسماء تنصب على التمييز الاسماء النكرات وهي اربعة اسماء اولها عشرة
اذا ركبت مع احد واثنين مستعملة الى تسعة اذا ظرف من الظروف المبنية
منصوب محلا بانه مفعول فيه لجواب محذوف يدل عليه ما قبله وهو ينصب
على التمييز ركبت مبني للمفعول والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعله راجع
الى عشرة مع ظرف من الظروف المبهمة مشابهة لعند من حيث انه
مبهم شامل لجميع جوانب الشئ كعند منصوب لفظا بانه مفعول
فيه لركبت احد مجرور بانه مضاف اليه لمع واثنين عطف على احد والفعل
مع ما عمل فيه مجرور محلا بانه مضاف اليه لاذا والجار مع المجرور متعلق

بركبت

بركبت منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح لركبت نحو احد عشر درهما نحو
مرفوع بانه خبر مبتداء محذوف اي مثاله نحو احد عشر درهما منصوب بانه تمييز
لاحد عشر واثنا عشر درهما الواو للعطف اثني عشر مجرور المحل بانه عطف على
احد عشر درهما منصوب بتمييز لاثني عشر الى تسعة عشر دينارا الى حرف جر
تسعة عشر مجرور المحل بالى والجار مع المجرور متعلق باعدد ذكر منصوب المحل
بانه مفعول به غير صريح له دينارا منصوب على التمييز وتقول في المفرد المذكر
واحد الواو ابتدائية واحد مرفوع بانه مبتداء الجار والمجرور متعلق يستعمل
مرفوع المحل بانه خبر المبتداء المؤخر واحد مرفوع بانه مبتداء الخبر مقدم
وفي المثنى المذكر اثنان وفي المفرد المؤنث واحدة وفي المثناة اثنتان فهو جار
على القياس المشهور الفاء جزائية وهو ضمير منفصل مرفوع محلا بانه مبتداء
راجع الى واحد واثنان وواحدة واثنتان على سبيل البدل او باعتبار ما دون
الثلثة جار مرفوع تقديرا بانه خبر المبتداء وهو مع خبره مجزوم المحل بانه
جزاء الشرط المحذوف اي ان عملت استعماله فاعلم انه جار على القياس المشهور
والضمير اي هو ضمير منفصل مرفوع المحل بانه مبتداء راجع الى واحد واثنان
باعتبار ما دون الثلثة او على سبيل البدل وما فوقها الى العشرة ما موصولة
فوق ظرف من الظروف المكانية من الجهات الست منصوب بانه مفعول
فيه لعامل محذوف وهو حصل وهو صلة ما فالضمير المستكن في فوقها المنتقل
من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عائد الى الموصول والضمير البارز في فوقها
مجرور المحل بانه مضاف اليه لفوق راجع الى الواحد والاثنان والموصول مع صلته
مرفوع المحل بانه مبتداء والجار مع المجرور متعلق بالمستعمل مرفوع المحل
بانه صفة للموصول وغير مرفوع بانه خبر المبتداء جار على القياس المشهور

مثاله نحو ثلثه يجري باثبات التاء الجار مع المجرور متعلق بيجري منصوب المحل
على انه حال من ثلثه او انه مجرور المحل بانه صفة الثلوثة للمذكر الجار مع المجرور
متعلق باثبات التاء التاء منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح للاثبات
الي القرة الجامع المجرور متعلق باثبات التاء منصوب المحل بانه مفعول به
غير صريح لاثبات وثلث مجرورة على انه عطف على ثلثه بحذف التاء متعلق
بمستعمل منصوب المحل بانه حال من ثلثه او انه متعلق بمستعمل مجرور المحل
بانه صفة الثلث للمؤنث متعلق بحذف التاء منصوب المحل بانه مفعول
له غير صريح ليحذف التاء الى العشرة متعلق بحذف التا منصوب المحل بانه
مفعول به غير صريح ليحذف التا كقوله الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه
خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال
سخر فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه والهاء ضمير بارز منصوب المحل
بانه مفعول به على حرف جر وهم مجرور بها محلا الجار مع المجرور متعلق
بسخر منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح لسخر سبع منصوب لفظا بانه
مفعول فيه لسخر ليال مجرورة بانها مضاف اليه لسبع والفعل مع ما عمل فيه منصوب
المحل بانه مقول القول وثمانية ايام منصوبة بانها عطف على سبع ليال
وذكر سبع بغير التاء لان المعدودة لجمع المؤنث لكونه جمع ليلة وهي مؤنثة
وذكر ثمانية بالتا لان المعدودة لجمع المذكر لكونه جمع يوم وهو مذكر
وذكر ثمانية بالتاء لان المعدودة لجمع المذكر لكونه جمع يوم وهو مذكر
وتركيب المذكر الواو ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام تركيب مرفوع
بانه مبتداء احد عشر تركيب تعداد هادي منصوب محلا بانه حال من
المبتداء رجلا منصوب على التمييز من احد عشر واثني عشر رجلا عطف

على

على احد عشر رجلا على القياس المشهور على حرف جر والقياس مجرور بها
والمشهور مجرور بانه صفة للقياس والجار مع المجرور متعلق بحاصل مرفوع
المحل بانه خبر المبتداء وتركيب المؤنث احدى عشر امراة واثنا عشرة امراة
باثبات التاء والجار مع المجرور متعلق بمستعملين منصوب محلا لانه صفة
لاحدي عشر واثنتا عشرة ويحتمل ان يكون حالا من المبتدا او الحال السابقة
وان كان حالا من المبتداء يكونان من الاحوال المرادفة لان صاحبها واحد وهو
المبتدا وان كان حالين من الحال السابقة اي من احدى عشرة واثنتا عشرة يكونان
من الاحوال المتداخلة لان الحالة الاولى هيئة المبتداء والحالة الثانية هيئة
الحال السابقة فكانت الهيئة متداخلة في الهيئة وان كان حالا من المبتداء
كان متعلق الجار والمجرور مستعملا وان كان حالا من الحالة السابقة كان
المتعلق مستعملين على القياس المشهور مرفوع المحل بانه خبر المبتداء او تقول
ثلثة عشر رجلا واربعة عشر رجلا الى عشرين والجار مع المجرور متعلق باعداد
منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له رجلا منصوب على التميز وثلثه
عشر الى اخره منصوب المحل بانه عطف على احد عشر رجلا باثبات التاء
متعلق بمستعملات منصوب المحل بانه صفة لثلثة عشر رجلا واثنا عشر
رجلا واربعة عشر رجلا الي عشرين رجلا ويحتمل ان يكون حالا كما ذكرنا في
المذكر متعلق باثبات التاء منصوب المحل بكونه مفعول فيه غير صريح
باعتبار انه محلا للاثبات على غير القياس المشهور الجار مع المجرور
مرفوع المحل بانه عطف على القياس المشهور او انه خبر مبتداء محذوف
تقديره وتركيب المذكر ثلثة عشر رجلا واربعة عشر رجلا الى عشرين
على غير القياس المشهور والمبتدا مع خبره جملة اسمية عطف على الجملة

المتقدمة وهي تركيب المذكر احد عشر رجلا وتركيب المونث الى اخره ثلث
عشرة امراة واربع عشرة امرة الى عشرين بحذف التاء اي المونث على غير
القياس المشهور اعرابه كاعراب ما قبله ومميز ثلثة الى عشرة الجار مع المجرور
متعلق بمميز منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح لمميز مخفوظ مرفوع
بانه خبر مبتداء محذوف مجموع مرفوع بانه خبر بعد خبر مثاله نحو ثلثه
مرفوعة بانها فاعل لفعل محذوف تقديره عندي ثلاثة رجال مجرورة
بانها مضاف اليه لثلثة ويجوز غير الرفع بحسب اقتضاء العامل والجملة
الفعلية والاسمية مجرورة المحل على انها مضاف اليه لنحو ومميز احد عشر
منصوب مفرد الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نحو احد عشر رجلا
واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا ومونثة احدي عشرة امراة واثنتا
عشرة امراة وثلث عشرة امراة الى تسعة وتسعين رجلا اما نصبه
فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الي تسعة عشر لان كل تنوين
حذف بغير اللزوم والاضافة فهو في تقدير الثبوت واما افراده لئلا
يلزم زيادة الثقل وانما بنى الجزآن من احد عشر الي تسعة عشر الا الجزء الاول
من اثنا عشر مع وجود العلة لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون
من مشبه لئلا يوذن بالانفصال فشبه ايضا في الاعراب حكما لفظيا مثل
حذف النون ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوظ لاضافتهما اليه
مفرد لحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع وانما لم يقل وجمعها لعدم
استعمال الجمع المائة نحو مائة رجل ومائتا رجل وثلاثمائة رجل ثلث
مرفوع بانه مبتداء وخبره محذوف تقديره عندي ثلثمائة رجل او انه
فاعل الفعل محذوف ويجوز النصب بانه مفعول لفعل محذوف والجملة

الاسمية

جاءني ثلثة رجال او انه مبتداء وخبره محذوف تقديره [illegible]

الاسمية والفعلية مجرورتان المحل على انها عطف على الجملة التقدير او انه
مرفوع بانه عطف على مائة فعلى هذا الوجه كان ما بعده جملة اسمية واما
على تقدير الاول فكان جملة فعلية معدودة ومجرورة محلا على انها عطف
على مائة رجل اما ثنا رجل مائة مجرورة بانها مضاف اليه لثلث رجل مجرور
بانه مضاف اليه لمائة والف رجل والفا رجل والاف رجل اعرابها كاعراب
ما قبلها والثاني كم الاستفهامية اعلم ان كم اسم موضوع لكناية عن الاعداد
وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر مثال الاستفهام نحو كم مرفوع
المحل بانه مبتداء درهما منصوب على التمييز لكم مالك مرفوع على انه خبر
المبتدا وانما نصب تمييزها لان التنوين مقدر فيها لكونها اسما والاسم يستحق
التنوين فقد سقط للبناء ومثال الخبرية نحو كم رجل وكم رجال عندي
بمعنى كثير من الرجال وانما لجر تمييزها فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب
لما انها نقيضته رب فتجر ما بعدها حملا على رب جريا على وتنبيههم في حمل
الشئ على ما يقابله وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معني الحرف وخبرية
بشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لانه الاصل في البناء والثالث كاي
مثاله نحو كاي رجلا عندي كاي كلمة مركبة من كاف التشبيه واي وجعلت
في معنى كم الخبرية مجرورة على الحكاية على حالها الاولى او مرفوعة تقديرا بانه
مبتداء ورجلا منصوب بانه له مميزها عندي مرفوع المحل بانه خبر
المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية مجرورة المحل بانها مضاف اليه
لنحو وانما نصب تمييزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة والرابع
كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك
هذا لانها لما ركبت تغير حكم الكاف وخلع منها معني التشبيه كما في كاي

وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها المذكر والمؤنث لا يقال في كذا
كذه كما يقال في هذا هذه مثالها نحو عندي كذا درهما عندي مرفوع المحل بانه
خبر المبتدا مقدما كذا مرفوع المحل بانه مبتدا مؤخر درهما منصوب على التمييز
لكذا او مميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا
لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة او مائة وقد يكون
مرفوعا بانه مبتداء ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم كذا مرفوع بانه مبتداء
وله مقدم عليه مرفوع المحل بانه خبره بعد خبر وكذا منصوب محلا على انه
حال من المبتداء وفيه وجه اخر فهو ان كذا مبتداء ودرهم بدل او عطف بيان
وله خبره وعندي ظرف لله هكذا قالوا وفيه تصرف لان المعنى لا يساعده
الاولى عندي ظرف لحاصل لا لله فالى اصل ان كذا مبتداء ودرهم بدل او عطف
بيان وله متعلق بمملوك مرفوع المحل بانه خبر المبتداء وعندي متعلق بحاصل
مرفوع المحل بانه خبر بعد خبر النوع التاسع من ثلثة عشر نوعا كلمات
تسمى اسماء الافعال بعضها ترفع وبعضها تنصب وهي تسع كلمات الناصبة
منها ستة كلمات احدها رويدا اعراب رويدًا كاعراب ما قبله ولا نعيده لئلا
يطول الكتاب وهو مصدر ارود في الاصل الا انه صغر تصغير الترخيم
بان حذف منه الزوايد وسمى به اسم الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير
دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبنى كما ان فعل الامر مبني
لما يؤتى بهذا الاسماء لضرب من الجار والاختصار لا يستوي فيه الواحد
والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث ونقابينها وبين الفعل ولانها في الاصل
مصدر لا يثنى ولا يجمع والنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ
الفعل على ما سياتي مثاله نحو رويد زيدًا اي امهل زيدا رويد اسم

من اسماء

و عندي مرفوع المحل بانه خبر ح

من اسماء الافعال بمعنى الامر منصوب بانه مفعول به لرويد وهو مع ما عمل فيه
جملة فعليه مجرورة المحل بانه مضاف اليه لنحو وبله وهو اسم لدع نحو بله زيدا
اي دعه واتركه ودونك وهو اسم لخذ نحو دونك زيدًا اي خذ زيدا وعليك
وهو اسم لالزم نحو عليك زيدا اي الزم زيدا وها وهو اسم لخذ نحو ها زيدا
اي خذ زيدا وحيهل وهو اسم لائت نحو حيهله الثريد اي ائت الثريد و
الرافعة منها ثلاث كلمات هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات زيد اي بعد
زيد وفيه لما اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز
فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ويجوز التنوين على اللغات الثلث كما قال
الشاعر تذكرت اياما مضين من الصبا • فهيهات هيهات اليك رجوع
وشتان وهو اسم لافترقا نحو شتان زيد وعمرو بمعنى افترقا وسرعان وهو
اسم لسرع نحو سرعان زيد اي سرع زيد وفي هذه الثلثة مبالغة ليست
في مسمياتها لانها وان اي تفسير هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست
في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود لانه بعيد لان يعلم المخاطب مكان
ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكان بمنزلة انه يقال
بعد جدا وما بعده من جهة المعنى وهو هذا شتان وسرعان مبني
على الفتح ويجوز فتح السين وضمها وكسرها والفتح افصح معناه سرع
النوع العاشر من ثلثة عشر نوعا الافعال الناقصة التي ترفع الاسم
وتنصب الخبر وهي ثلثة عشر فعلا واعرابها غني عن الشرح وانما سميت
الافعال الناقصه الواو ابتدائية وان حرفا من الحروف المشبهة بالفعل
ما كافة عن العمل وتهيا للدخول على القبيلتين نحو انما زيد قائم وانما قام
زيد وهي لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد

قائم يريد ان زيدا مقصود علي القيام وانما يقوم زيد يريد ان القيام مقصور علي
زيد فهي هناك لقصر الحكم علي الشيء اي التسمية مقصورة على ثلثة عشر فعلا
حاصلة الا انما لاثبات ما بعده ونفي ما سواه فمعناها ما سمي شئ افعالا ناقصية
الا ثلثة عشر فعلا فهي متضمنة معنى ما والا وسميت فعل ماض مبني للمفعول
والضمير المستتر قايم مقام فاعله راجع الي ثلثة عشر فعلا الافعال منصوبة
بانها مفعول بها ثانية لسميت الناقصة منصوبة بانها صفة للافعال لانه لم يتم
الكلام بالفاعل اللام حرف جر وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والهاء
ضمير الشان منصوب المحل بانه اسم ان قائم مقام الشان لم حرف جزم يتم فعل
مضارع مجزوم بلم الكلام مرفوع بانه فاعل ليتم والجار مع المجرور يتعلق بلم
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح له والفعل مع ما عمل فيه مرفوع المحل
بانه خبر ان وان مع اسمه وخبره مجرور المحل بلام التعليل والجار مع المجرور
متعلق بسميت منصوب المحل بانه مفعول له غير صريح لسميت بل يحتاج الي
خبر منصوب بل للاضراب منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو واذا وقع
للاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل الامرين احدهما
ان يكون معناه بل جاني عمرو وهو ح للاخبار عن نفي مجيء زيد ولاثبات مجيء
عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهو حينئذ لبيان ما نسب
اليه عدم المجيء ففهم من هذا ان بل عمرو ههنا غير واقع موقعه حينئذ اللهم
الا ان يقال انه للتفسير لا للاضراب ولا للعطف تامل وتدارك يحتاج فعل — وتدبره
مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الي الكلام الي الخبر متعلق بيحتاج
منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح ليحتاج منصوب مجرور بانه صفة
للخبر والفعل مع ما عمل فيه مرفوع المحل بانه عطف علي الجملة المتقدمة

التي

التي هي خبر ان فلهذا سميت افعالا ناقصة وهذه الجملة مجزومة المحل بانها جزاء
الشرط المحذوف يدل عليه ما قبله كان مثاله نحو كان مثاله نحو كان زيد قائما
كان فعل من الافعال الناقصة لا بد له من اسم مرفوع وخبره منصوب زيد
مرفوع بانه اسمه وقائما منصوب بانه خبره وكان مع ما عمل فيه مجرور المحل
بانه مضاف اليه لنحو ولها معان احدها الاستمرار كقوله تعالي وكان الله
عليما حكيما كان فعل من الافعال الناقصة لفظة الله مرفوعة بانه اسمه
كالدال في زيد فان الاعراب جاء في زيد هو هيئة وحرف الاعراب هو الدال
ودال الاعراب هو حركة لا يقال ان هذه الحروف قائمة مقام الحركة فيكون
دلايل الاعراب كالحركة لانا نقول انها في الوصل متحركة فيكون اختلاف
هيئة اخره نفس الاعراب وانها حروف الاعراب وحركاتها دلايل الاعراب
فدلايل الاعراب في هذه الاسماء حركات ما قبلها لانها منقول عن هذه الحروف
وكذا هذه الحروف في التثنية والجمع حروف الاعراب والنون عوض عن الحركة
اما عند ابن الحاجب فليس بعوض عن الحركة بل علامة التثنية والجمع فقط
لان هذه الحروف نفس الاعراب عنده فلو كان هذه النون عوضا عن الحركة
للزم اجتماع الاعرابين في كلمة واحدة وعليما منصوب بانه خبره وحكيما منصوب
بانه خبره بعد خبر والثاني بمعنى حدث او وجد ولا يحتاج الي الخبر كقوله تع
وان كان ذو عسرة اي وجد ذو عسرة كان ههنا فعل من الافعال الناقصة
الحقيقة التامة وذو مرفوع بانه فاعل وهو اسم من اسماء الستة المقبلة المضافة
حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء نحو جاءني اخوك
وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ورايت اخاك واباك وحماك
وفاك وهناك وذا مال ومررت بابيك واخيك وحميك وفيك وهنيك

ودنو يال واما اذا كانت هذه الاسماء مفردة او مضمرة فاعرابها بالحركات نحو جائني
اب واخيك ورايت اباواخيك ومررت باب واخيك واذا كانت مضافة الى ياء
المتكلم كانت مبنية او معربة واعرابها تقديري على اختلاف المذهبين نحو جائني
ابي ورايت ابي ومررت بابي ومررت بابي واعلم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام تفيد الاعراب ام دليل الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
وهو انها حروف الاعراب وقال الاخفش والمازني والمازني والمبرد انها دليل
الاعراب وقال وقطرب والفراء انها نفس الاعراب هكذا عند ابن الحاجب لان
لان الضمة والفتحة والكسر نفس الاعراب عنده هكذا هذه الحروف لانها قايمة
مقامها وهذا ظاهر الفساد لان سقوط الاعراب لا يخل ببنا الكلمة وسقوط
هذه الحروف من التثنية والجمع يخل ببناء الكلمة ولانها ثابتة قبل العول
وقال سيبويه انها حروف الاعراب والثالث بمعنى الانتقال كقوله تع وكان
من الكافرين بمعنى صار من الكافرين والرابع بمعنى الماضي نحو كان زيد قايما
لا يقال لا فرق بين المثالين لان الكفر وقع في الزمان الماضي كالقيام لانا نقول
ان المراد بالمثال الاول الاخبار بانه انتقل من الايمان الى الكفر وبالمثال الثاني
تعريف المبتداء على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط وكان مدلوله في المثال
الاول الانتقال وفي المثال الثاني المضي والخامس المعاني زائدة كقوله تع
كيف نكلم من كان في المهد صبيا كيف ظرف من الظروف المبنية وهي لزمان
الحال لانه للسؤال عن حال المسؤل عنه اي الحال وبني لتضمنه همزة الاستفهام
وعلى الحركة هربا من التقاء الساكنين وعلى الفتحة لخفتها فنكلم فعل وفاعل
من موصوله كان تامة فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى من وكان
مع ما عمل فيه جملة فعلية صله للموصول والموصول مع صلته منصوب

المحل

المحل بانه مفعول به لنكلم في المهد متعلق بكان منصوب المحل بانه مفعول فيه
~~لنكلم في المهد متعلق بكان منصوب المحل بانه مفعول فيه~~ غير صريح لكان صبيا
منصوب بانه حال من الموصول مبين لهيئة المفعول به والعامل فيه نكلم
لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال او مبين لهيئة الفاعل وهو الضمير
المستتر في كان والعامل فيه حينئذ كان لانه العامل في ذي الحال وصار نحو
صار زيد اميرا معناه الانتقال من شي الى شي اخر اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا وصار زيد اميرا واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء
واصبح نحو اصبح زيد غنيا وامسى نحو امسى زيد قائما واضحى نحو اضحى
زيد راكبا اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجي لثلثة معان احدها اقتران مضمون
الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما
واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيهما ان يكون بمعنى صار نحو اصبح
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها
ان تكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل نحو ظل زيد قائما وبات نحو بات زيد عروسا اعلم
ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتها اي ظل
لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل والثاني
بمعنى صار كقوله تع ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان
وما زال نحو ما زال الامير مسرورا وما برح نحو ما برح زيد غنيا
وما فتي نحو ما فتي زيد قائما وما انفك نحو ما انفك زيد قائما اعلم
ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها في زمان يمكن
قبوله في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا اي مذ كان قابلا للامارة لا في

حال كونه طفلا وفيلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل علي الاستمرار وخبرها
لفاعلها فيكون هذه الافعال بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم
للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لا يجوز ان يقال
مازال زيد عالما لانه يلزم اوصاف زيد بجميع الاوصاف المتضادة الا بالعالمية
وهو صح وما دام نحو ما دام زيد كريما وهي لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها
لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي ما دام جلوس زيد بمعنى زمان دوام
جلوسه علي تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الي الكلام
لانه ظرف والظرف يحتاج الي الكلام لانه فضلة والفضلة لا يجئ الا بعد المسند
والمسند اليه وليس نحو ليس زيد بخيلا وما يتصرف منهما وليس لنفي الجملة
الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما غيرهم صح
الان ولا تقول غدا ولنفيه مطلقا اي حال كان او غيره عند بعضهم قال الله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عنه من الاية
بانه تع لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت
متحقق في الحال ليقين وجود ما اخبر الله تعالى عنه وللمستدل بهذه الاية
ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة
الظاهر لاستعمال العرب **النوع الحادي عشر** النوع مرفوع بانه مبتداء
الحادي مبني علي الفتح لكونه بمنزلة الصدر من الاسم المفرد عشر
مبني علي الفتح لتضمنه الحرف والحادي عشر تركيب تعدادي مرفوع
المحل علي انه صفة للنوع من ثلثة عشر نوعا افعال المقاربة افعال
مرفوع بانه خبر المبتداء المقاربة مجرور بانه مضاف اليه لافعال

ترفع

ترفع مرفوع المحل بانه خبر مبتداء محذوف اي هي ترفع اسما واحدا وهي اربعة
افعال اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقريب الفاعل علي صفة
الا انه افرادها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع ولقناع تقديم خبرها
عليها وجواز تقديم خبر كان عليها وتعريفها بانها افعال وضعت لدلالة
على دنو الخبر رجاء وحصولا واخذا فيه والاول عسى اي الذى لدنو الخبر
رجاء عسي وهو متصرف بمعنى انه لا يأتي شبه المضارع واسم الفاعل
والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكونه
كل واحد منهما الطمع لحصوله او عدم الحصول ولهذا لا تستعمل في الحالات
وفيه لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون
منصوبها الفعل المضارع مع ان تقديرا لمعناها في الترجي وتقوية له
مع ان اصله ان يكون اسما قياسا علي الخبر كان زيد ان يخرج عسى
فعل من افعال المقاربة ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد مرفوع بانه اسمها
وان مصدرية يخرج فعل مضارع منصوب بانه فاعله ضمير مستتر فيه
راجع الى زيد والفعل مع فاعله منصوب المحل بانه خبر عسى يعني
قارب زيد الخروج معناه الطمع واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
علي المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر نحو عسى ان يخرج زيد عسى فعل من افعال المقاربة ان مصدرية
يخرج منصوب بها زيد مرفوع بانه فاعل ليخرج والفعل مع فاعله مرفوع
المحل بانه اسم عسى وهو في تاويل المصدر تقديره عسى خروج زيد
والثاني كاد وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه

وهو خبر محض فلذلك تصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع من
غير ان وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء
من الحال الاتري انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها
جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال الاتري تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وان لم يكن هذا شديد التقرب من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم
الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى نحو كاد زيد يخرج كاد فعل من افعال
المقاربة زيد مرفوع بانه اسمه يخرج مع فاعله منصوب المحل بانه خبره
والثالث كرب نحو كرب زيد يخرج اي الذي هو لدنو الخبر اخذا فيه كرب
وجعل واخذ وطفق واوشك نحو اوشك زيد ان يخرج فانه اي القسم
الثالث مخالف لعسى لانتقال معنى الانشاء ولكن الحصول مشروع فيه
لكن الاربعة الاول تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد و
وتقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان
عليهما من ورق الجنة الاية واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين
وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج واوشك ان يخرج زيد **النوع**
الثاني عشر من ثلثة عشر نوعا افعال المدح والذم وانها ترفع اسم
الجنس المعرف بلام التعريف والمخصوص منصوب بانه عطف على اسم الجنس
اي وانها ترفع المخصوص بدلا من اسم الجنس والاصح انه مرفوع بانه
مبتداء وخبره محذوف تقديره والمخصوص بالمدح والذم يذكر
بعده اي حال كونه مذكورا بعده فالمبتداء مع خبره منصوب المحل بانه حال
من فاعل ترفع او من مفعوله وانها افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء
ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته وشرف وفتح من افعال المدح والذم

لانها